الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

UNITED ARAB EMIRATES دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة
NATIONAL BUREAU OF STATISTICS المركـــز الوطنـــي للإحصـــاء

التقرير الإحصائي السنوي
المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية
2010

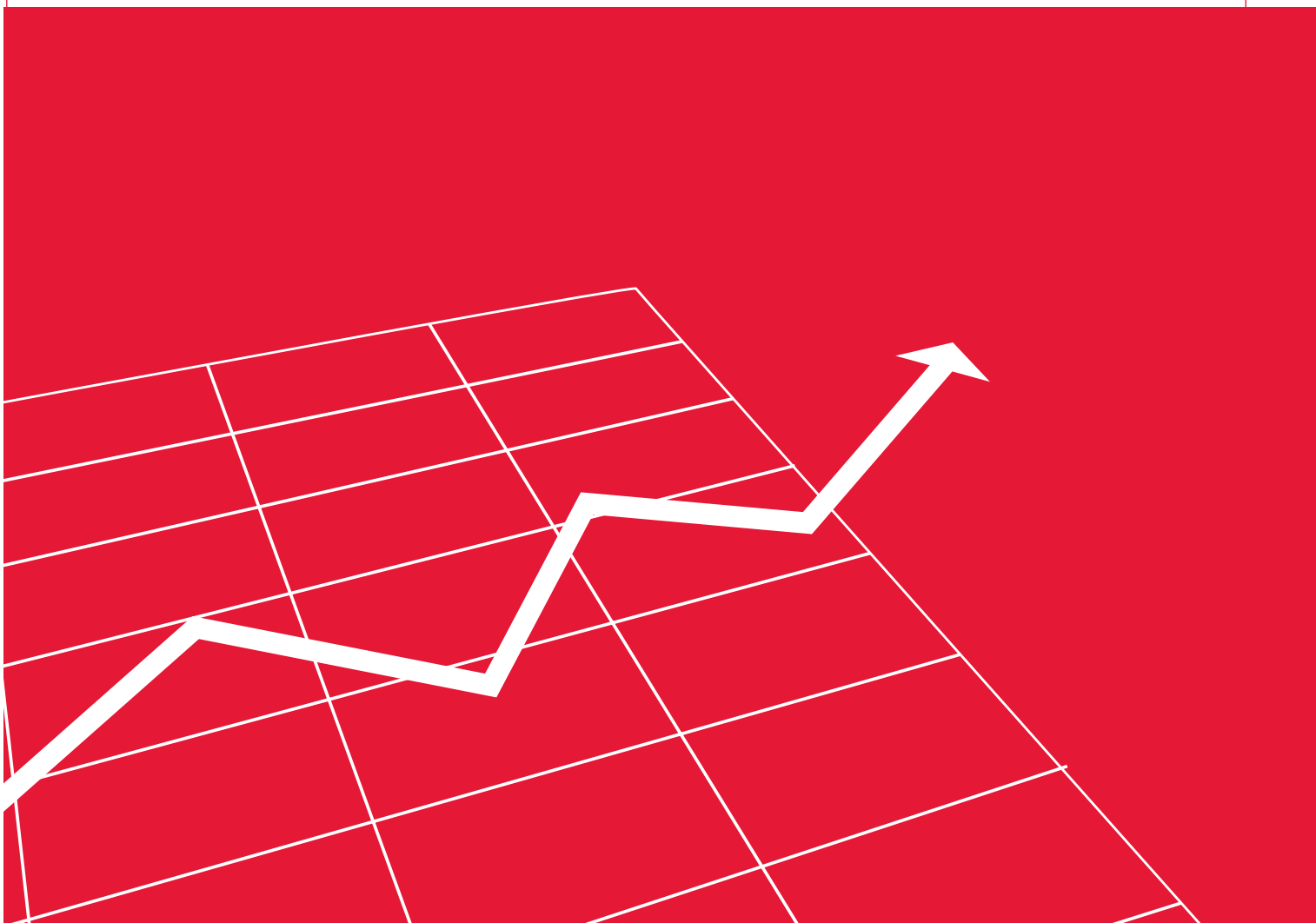

United Arab Emirates

دولة الإمارات العربية المتحدة

المركز الوطني للإحصاء

التقرير الإحصائي السنوي
المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
والزراعية والبيئية
2010

مارس 2011

تم إعداد وطباعة هذا التقرير

حسب دليل الممارسات الفضلى في إعداد ونشر الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

© ربيع الآخر 1432 هـ، مارس، 2011
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

المركز الوطني للإحصاء، 2011م. *التقرير الإحصائي السنوي: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2010.*

جميع المراسلات توجه إلى:
إدارة النشر الإحصائي/ قسم المعلومات ونشر البيانات
ص.ب. 93000، أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: **+(971) 2 5592000**
فاكس: **+(971) 2 5592999**
بريد إلكتروني : info@nbs.gov.ae
الموقع الإلكتروني : http://www.uaestatistics.gov.ae

تقديم

تمثل البيانات الإحصائية المادة الخام لإنتاج المعلومات في مختلف المجالات، وقد أولت العديد من الدول اهتماماً متزايداً بتعزيز قدرات مؤسساتها وأجهزتها الإحصائية، خاصة بعد حدة التداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي صاحبها طلب متجدد على البيانات والمؤشرات الإحصائية الرسمية، وفق مواصفات من الدقة والجودة والموثوقية والوقتية العالية.

واكب المركز الوطني للإحصاء في دولة الإمارات العربية المتحدة هذه التطورات، واتخذ سلسلة من الإجراءات الفنية والإحصائية، التي من شأنها توثيق وزيادة قدرة المركز على إنتاج خدمات إحصائية لتلبية احتياجات المستخدمين على أعلى درجة من المهنية والدقة، ووفق التوصيات الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل الإحصائي في الدولة مقارنة بغيرها من الدول.

ويأتي إعداد التقرير بعد انقضاء عام، شهد فيه اقتصاد الدولة مؤشرات على التعافي والخروج المتدرج من آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية، وقد ساهم في هذا التعافي النتائج الإيجابية التي تحققت بفعل سياسات التدخل، التي اتخذتها الحكومة في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والجوانب الأخرى ذات العلاقة، الأمر الذي يضفي أهمية إضافية على المؤشرات الإحصائية ودورها في تقديم صورة موضوعية عن الواقع مع نهاية عام 2010.

يأتي إعداد هذا التقرير ضمن جهد المركز لتقديم أرقام إحصائية رسمية عن أهم وأحدث المؤشرات الإحصائية المتوفرة حول دولة الإمارات العربية المتحدة لتلبية احتياجات المستخدمين، حيث يغطي هذا التقرير أهم وأحدث المؤشرات الإحصائية: الاقتصادية والسكانية والاجتماعية، إلى جانب المؤشرات ذات العلاقة بإحصاءات الزراعة والبيئة والطاقة، التي يتم تغطيتها ضمن أنشطة المركز بشكل دوري، حيث يسعى المركز لخدمة جمهور المستخدمين للبيانات الإحصائية على أسس ومبادئ إحصائية سليمة، ويرحب المركز بأية ملاحظات أو اقتراحات من شأنها إغناء وتطوير منتجاته وخدماته الإحصائية.

والله ولي التوفيق،،،

المهندس / سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الاقتصاد

رئيس مجلس الإدارة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	5
قائمة المحتويات	7
قائمة الجداول	9
قائمة الأشكال	13
الملخص التنفيذي	15
1: المؤشرات الاقتصادية الكلية	**17**
1.1: الحسابات القومية 2009 – 2010	17
2.1: مؤشرات قطاع الأوراق المالية	29
3.1: مؤشرات الأسعار والتضخم 2010	30
4.1: مؤشرات التجارة الخارجية 2010	32
2: مؤشرات الإحصاءات السكانية والاجتماعية	**37**
1.2: التقديرات السكانية 2010	37
2.2: القوى العاملة وسوق العمل	38
3.2: مؤشرات إحصاءات الخدمات الصحية	44
4.2: مؤشرات إحصاءات الخدمات التعليمية	46
5.2: مؤشرات إحصاءات الزواج والطلاق	50
3: مؤشرات إحصاءات الزراعة والبيئة	**53**
1.3: مؤشرات إحصاءات الزراعة	53
2.3: مؤشرات إحصاءات البيئة	58

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع والنشاط الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للأعوام 2005 - 2009 (مليون درهم)	18
2	الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع والنشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة للسنوات 2005 - 2009 (مليون درهم)	21
3	الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع والنشاط الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للأعوام 2006 - 2010 (مليون درهم)	25
4	الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع والنشاط الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الثابتة للأعوام 2006 - 2010 (مليون درهم)	26
5	توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للأعوام 2006 - 2010 (مليون درهم)	27
6	توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الثابتة للأعوام 2006 - 2010 (مليون درهم)	28
7	متوسطات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعامي 2009 و2010	31
8	الواردات والصادرات وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2006 - 2010	32
9	قيم مؤشرات التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي الموحد للسلع لدولة الإمارات العربية المتحدة للأشهر التسعة الأولى من عام 2010 (درهم)	35
10	معدل النشطين اقتصادياً المقدر حسب الجنس وفئة الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010	38
11	معدل المشتغلين المقدر حسب الجنس وفئة الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010	39
12	متوسط ساعات العمل الفعلية وإجمالي الأجور حسب فئات النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة (أكتوبر 2008)	41
13	متوسط ساعات العمل الفعلية وإجمالي الأجور حسب مجموعة المهن الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة (أكتوبر 2008)	42

14	متوسط ساعات العمل الفعلية وإجمالي الأجور حسب القطاع في دولة الإمارات العربية المتحدة (أكتوبر 2008)	43
15	متوسط ساعات العمل الفعلية وإجمالي الأجور حسب الحالة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة (أكتوبر 2008)	44
16	إحصاءات الخدمات الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2006 - 2009	45
17	عدد المواليد حسب الجنس وفئة الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009	45
18	عدد الوفيات حسب الجنس وفئة الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009	46
19	المدارس والفصول والمعلمون حسب القطاع والجنس في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الدراسي 2009 / 2010	47
20	توزيع الطلبة حسب المرحلة والقطاع في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الدراسي 2009 / 2010	48
21	توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الدراسي 2009 / 2010	49
22	طلبة الجامعات الحكومية والخاصة حسب الجنسية والجنس في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الدراسي 2009 / 2010	49
23	عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2005 - 2009	51
24	حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2005 - 2009	51
25	مؤشرات مختارة حول المحاصيل الحقلية والخضروات والأشجار المثمرة في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2005 - 2008	54
26	كمية وقيمة الأسماك التي تم صيدها حسب النوع في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2005 - 2008	56
27	كمية وقيمة المستوردات والصادرات والمعاد تصديره من السلع الزراعية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2009	57
28	درجات الحرارة المئوية المطلقة العظمى والصغرى (م°) حسب الشهر ومحطة الرصد عام 2009	58
29	كمية الأمطار الهاطلة بالمليمتر وعدد الأيام الماطرة حسب الشهر ومحطة الرصد عام 2009	59

قائمة الأشكال

الشكل		الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للأعوام 2001 - 2009 (مليار درهم)	17
2	الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2009 - 2010	19
3	أسعار النفط خلال السنوات 2005 - 2010 (دولار للبرميل)	20
4	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2001 - 2009 (مليون درهم)	22
5	الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2008 - 2009	23
6	الرقم القياسي السنوي لأسعار المستهلك لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2007 - 2010	30
7	إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للأشهر التسعة الأولى من عام 2010 (مليون درهم)	36
8	عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2005 - 2009	50
9	أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2005 - 2008	55
10	كمية المياه المستهلكة في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2005 - 2009	61
11	إجمالي استهلاك الكهرباء في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2003 - 2009	62
12	التوزيع النسبي للنفايات حسب النوع لعام 2009	62
13	التوزيع النسبي للنفايات البلدية حسب الإمارة لعام 2009	63
14	توزيع مساحات المحميات الطبيعية حسب الإمارة لعام 2009	64

تنويه للقارئ الكريم

تستند البيانات الواردة ضمن هذا التقرير إلى عدد من المصادر الإحصائية، وأهمها نتائج المسوح الإحصائية والبيانات السجلية، التي نفذها المركز الوطني للإحصاء حسب برنامجه الإحصائي خلال عام 2010، إلى جانب البيانات والنتائج الإحصائية التي تقوم مراكز الإحصاء المحلية بتوفيرها، بغرض قيام المركز بإعداد المؤشرات التجميعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وهي عملية إحصائية ليست سهلة بسبب تعدد مصادر البيانات، وتنوع مواعيد تنفيذ المسوح بين المراكز الإحصائية، إلا أن المركز الوطني للإحصاء يبذل كل الجهود لإخراج المؤشرات الإحصائية على درجة عالية من الاتساق والدقة، وفق التوصيات والمعايير الدولية الخاصة بالإحصاءات الرسمية.

ونظراً لخصوصية وطبيعة العمل الإحصائي في الدولة، فقد يلحظ القارئ وجود بعض الفوارق في قيم المؤشرات الإفرادية والتجميعية، أو اختلاف في طريقة العرض للبيانات، بين هذا التقرير وتقارير أخرى، فإن هذه الاختلافات ناجمة عن التعديلات، التي تمت على ملفات البيانات في ظل تحسن التغطية الإحصائية، وتوفر بيانات نهائية للمسوح الإحصائية، وبيانات أكثر دقة من المصادر السجلية. وبغرض التسهيل على القارئ فإننا ندرج دلالة بعض الرموز، التي قد يرد بعضها ضمن هذا التقرير:

(...)	لا يوجد بيان.
(=)	القيمة أقل من نصف وحدة.
(ـ)	التصنيف لا ينطبق.
(:)	البيانات غير متاحة للنشر .

الملخص التنفيذي

- بلغ عدد السكان (المقيمين في الدولة، بالإضافة إلى من يحملون إقامات سارية المفعول ويتواجدون خارج الدولة) نحو 8,264,070 فرداً منتصف عام 2010، بنسبة نمو وصلت إلى 0.78 % مقارنة بتقديرات عدد السكان نهاية عام 2009.

- يقدر الناتج المحلي الإجمالي على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010 بما قيمته 1093 مليار درهم بالأسعار الجارية، ما يعادل 977.3 مليار درهم بالأسعار الثابتة، مقارنة بما قيمته 992.8 مليار درهم بالأسعار الجارية عام 2009، أو ما يعادل 963.5 بالأسعار الثابتة للعام نفسه.

- بلغت قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لعام 2009 نحو 221.2 مليار درهم.

- بلغ معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة للعام 2010 ما مقداره 115.00، مقارنة بـ 114.00 خلال عام 2009، وعليه يكون معدل التضخم العام لأسعار المستهلك لعام 2010 (0.88 %).

- أظهرت النتائج أن قيمة التبادل التجاري للدولة، وصل إلى نحو 540.5 مليار درهم للأشهر التسعة الأولى من عام 2010، ويتوقع أن تنمو قيمة التبادل التجاري لتصل إلى 12 % مقارنة بمستواها نهاية عام 2009.

- تشير التقديرات إلى أن معدل النشيطين اقتصادياً خلال عام 2010، بلغ 65.2 % على مستوى الدولة، وتشير التقديرات إلى أن متوسط عدد ساعات العمل الفعلية يبلغ 211.3 ساعة شهرياً.

- أظهرت النتائج أن متوسط عدد الأسرة بالمستشفيات الحكومية 214 سريراً مقابل 45 سريراً في المستشفيات الخاصة.

- أظهرت النتائج وجود زيادة في مستوى الإنتاج النباتي في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام في عام 2008 مقارنة بعام 2007، حيث وصلت هذه الزيادة إلى 29 % للمحاصيل الحقلية.

- تم تسجيل زيادة في أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال في عام 2008 مقارنة بعام 2007.

- أظهرت البيانات أن المصدر الرئيسي للمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة هو المياه المزالة ملوحتها، حيث بلغ إنتاج الدولة منها عام 2009 حوالي 1579 مليون متر مكعب.

1. المؤشرات الاقتصادية الكلية

1.1 الحسابات القومية 2009 - 2010

أظهرت النتائج النهائية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009 أن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) قد وصل إلى ما قيمته 992.8 مليار درهم، متراجعاً بما نسبته 14.1 % عن مستواه نهاية عام 2008، وقد كان التراجع في مستوى أسعار النفط على المستوى العالمي السبب الرئيسي لهذا التراجع، حيث هبطت أسعار النفط بنسبة تجاوزت 35.2 % لنفس فترة المقارنة، والشكل التالي يوضح اتجاه حركة الناتج المحلي للفترة السابقة:

شكل رقم 1 :

الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للأعوام 2001 - 2009

(مليار درهم)

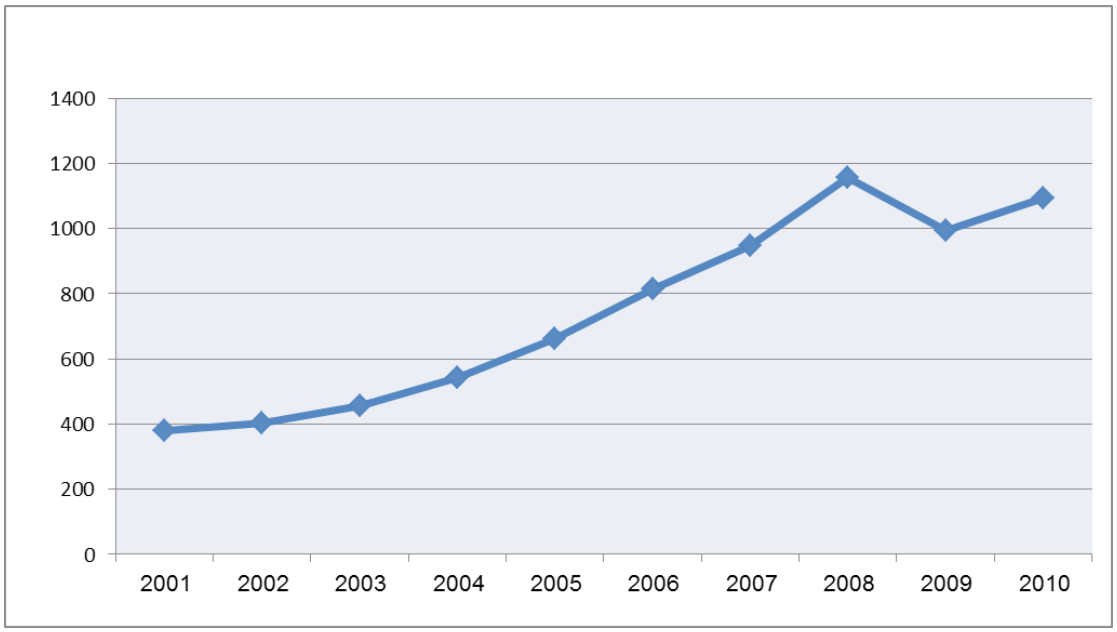

ومع ذلك شهدت بعض الأنشطة الاقتصادية تحسناً على مستوى معدلات النمو، بينما شهد البعض الآخر استقراراً نسبياً لنفس الفترة، إلا أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، قد ساهم في تخفيض الأثر الإيجابي لأداء هذه الأنشطة على المستوى الكلي لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، والجدول التالي يوضح قيم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2005 - 2009 :

جدول رقم 1 :

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع والنشاط الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

بالأسعار الجارية للأعوام 2005 - 2009 (مليون درهم)

القطاع / النشاط الاقتصادي	2005	2006	2007	2008	*2009
قطاع المشروعات غير المالية :	**617330**	**761568**	**882736**	**1085469**	**915611**
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	9256	8926	9251	9585	9581
- الصناعات الاستخراجية :	228205	306051	321845	429105	288583
النفط الخام والغاز الطبيعي	227231	304762	320349	427666	287206
المحاجر	974	1289	1496	1439	1377
- الصناعات التحويلية	70365	78774	85490	99641	100345
- الكهرباء والغاز والماء	12611	15096	17396	20581	23818
- التشييد والبناء	57912	72408	94714	122242	117270
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	90108	107262	132166	147590	133555
- المطاعم والفنادق	13358	15831	17939	21356	20702
- النقل والتخزين والاتصالات	52196	61989	76088	88815	92482
- العقارات وخدمات الأعمال	71171	81495	111180	125697	106685
- الخدمات الاجتماعية والشخصية	12147	13736	16666	20859	22587
قطاع المشروعات المالية	**42195**	**51090**	**67872**	**73185**	**71842**
قطاع الخدمات الحكومية	**23131**	**24478**	**28434**	**38733**	**47809**
- الخدمات المنزلية	2769	3166	3582	4158	4266
(ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة)	22109	24619	34567	45277	46722
الناتج المحلي الإجمالي**	**663316**	**815684**	**948056**	**1156267**	**992805**
مجموع القطاعات عدا النفط الخام**	**436085**	**510922**	**627708**	**728602**	**705599**

* *بيانات تقديرية قابلة للتعديل .*

** *قد تظهر بعض الفروق في المجاميع بسبب التقريب.*

وقد أظهرت النتائج استمرار تحسن مؤشرات تنوع القاعدة الإنتاجية لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتضح ذلك من التحسن النسبي لمساهمة الأنشطة الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمساهمة الانشطة الاستخراجية، وكذلك زيادة الأهمية النسبية لبعض الأنشطة بالمقارنة مع مستواها خلال العام السابق، واستقرار بعضها على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، حسبما يتضح من الشكل التالي:

شكل رقم 2 :

الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2009 - 2010

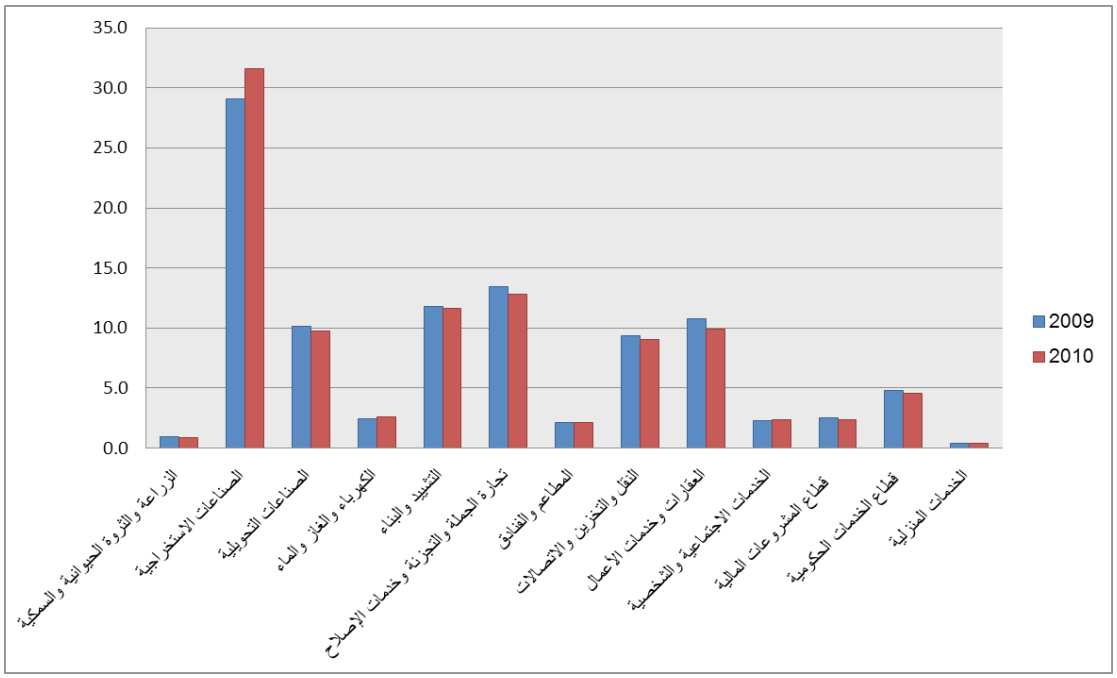

كما ساهمت القطاعات والأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 70.9 % في عام 2009، في حين كانت مساهمتها لا تتجاوز 62.9 % في عام 2008، ويعزى ذلك إلى ارتفاع العائدات النفطية نتيجة لأسعار النفط، التي شهدت أعلى مستوياتها في عام 2008، حيث كان متوسط السعر حسب المصادر الرسمية نحو 96.55 دولاراً للبرميل، في حين وصل إلى 62.5 دولار اً للبرميل في عام 2009 خلال الأزمة المالية العالمية، إلا أن عام 2010 شهد تحسناً على مستوى أسعار النفط، حيث وصل المتوسط في عام 2010 إلى 80.1 دولاراً للبرميل، والرسم البياني التالي يوضح التغير في حركة أسعار النفط حسب سلة أوبك للسنوات الست الأخيرة:

شكل رقم 3 :

أسعار النفط خلال السنوات 2005 - 2010 (دولار للبرميل)

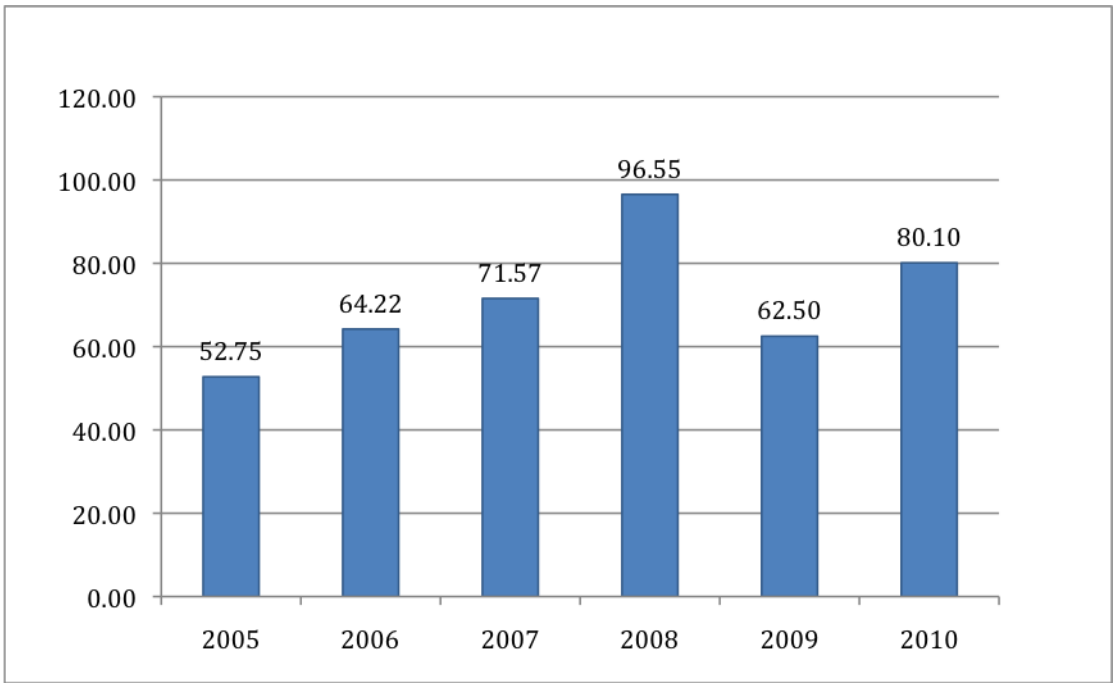

مؤشرات الحسابات القومية بالأسعار الحقيقية (الثابتة) 2009 :

شهدت الأسعار خلال السنوات الأخيرة تذبذباً ملموساً، وخاصة تلك المتعلقة بأسعار سلع وخدمات المستهلكين، وقد شهدت معدلات التضخم تغيرات كبيرة، نتيجة تأثير قوى العرض والطلب على مختلف السلع والخدمات الداخلية والمستوردة، وكذلك نسبة التوظيف العالية، التي شهدتها الدولة خلال السنوات الأخيرة، والطلب الكبير على المساكن المرتبط بتلبية احتياجات المستخدمين جراء سياسة التوسع في التشغيل، وحركة الوافدين إلى داخل الدولة، وقد أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تلك التغيرات بشكل كبير، ونظراً للحاجة لمعرفة التأثير الحقيقي لهذه المتغيرات على الحياة الاقتصادية والظواهر المرتبطة بها، تم العمل على إصدار بيانات منقحة عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقية)، والتي من شأنها أن تبين التغير الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وتلغي أثر التغير في الأسعار على مختلف القطاعات والأنشطة، والجدول التالي يوضح الناتج المحلي الإجمالي للسنوات **2005 - 2009**:

جدول رقم 2 :

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع والنشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة للسنوات

2005 - 2009 - سنة الأساس 2007 (مليون درهم)

القطاع / النشاط الاقتصادي	2005	2006	2007	2008	*2009
قطاع المشروعات غير المالية :	**781777**	**859834**	**882736**	**914606**	**895134**
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	10316	9425	9251	8243	8177
- الصناعات الاستخراجية :	311039	346211	321845	314420	326573
النفط الخام والغاز الطبيعي	309975	344678	320349	312791	324930
المحاجر	1064	1533	1496	1629	1643
- الصناعات التحويلية	78238	83918	85490	94286	90680
- الكهرباء والغاز والماء	16469	17172	17396	20202	22440
- التشييد والبناء	63271	86136	94714	104443	105850
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	116096	124803	132166	135703	124270
- المطاعم والفنادق	16572	16887	17939	18300	15962
- النقل والتخزين والاتصالات	59538	64561	76088	85583	87994
- العقارات وخدمات الأعمال	96499	95774	111180	114042	92705
- الخدمات الاجتماعية والشخصية	13739	14947	16666	19384	20483
قطاع المشروعات المالية	**46929**	**54377**	**67872**	**68698**	**64608**
قطاع الخدمات الحكومية	**28092**	**27202**	**28434**	**34506**	**41937**
- الخدمات المنزلية	3542	3331	3582	3983	3868
(ناقصاً : الخدمات المصرفية المحتسبة)	24590	26203	34567	42502	42017
الناتج المحلي الإجمالي**	**835750**	**918541**	**948056**	**979291**	**963530**
مجموع القطاعات عدا النفط الخام**	**525775**	**573863**	**627708**	**666500**	**638600**

* *بيانات أولية قابلة للمراجعة والتعديل .*

** *قد تظهر بعض الفروق في المجاميع بسبب التقريب.*

مؤشرات الاستثمار والتكوين الرأسمالي 2009:

بلغت قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لعام 2009 نحو 221.2 مليار درهم مقابل 244.9 مليار درهم في عام 2008، أي بنسبة تراجع تصل إلى 9.7 % ، حيث شهدت أنشطة البناء والتشييد والأنشطة العقارية ذات الصلة النصيب الأكبر من هذا التراجع، والشكل التالي يوضح الاتجاه العام لقيم هذا المتغير خلال السنوات السابقة:

شكل رقم 4:

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2001 - 2009

(مليون درهم)

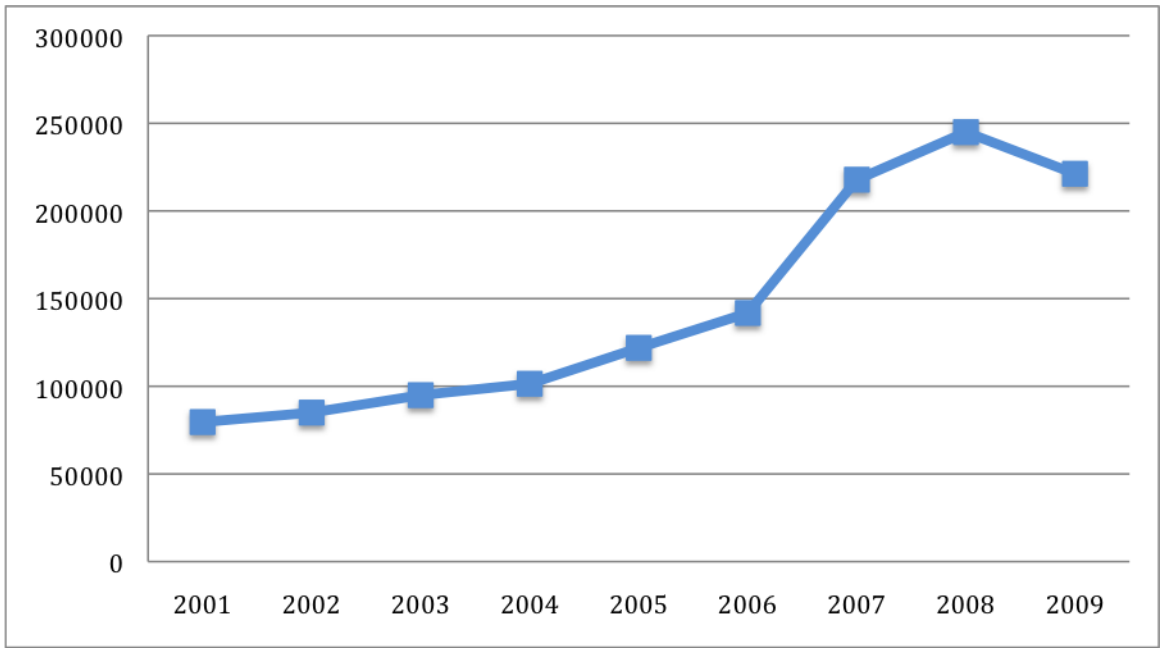

من جانب آخر يتضح من البيانات الإحصائية، أن مستويات التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، قد سجلت تبايناً على مستوى الأهمية النسبية لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في قيم التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، والشكل التالي يوضح مقارنة للمؤشر لعامي 2008 و 2009 :

شكل رقم 5 :

الأهمية النسبية لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2008 - 2009

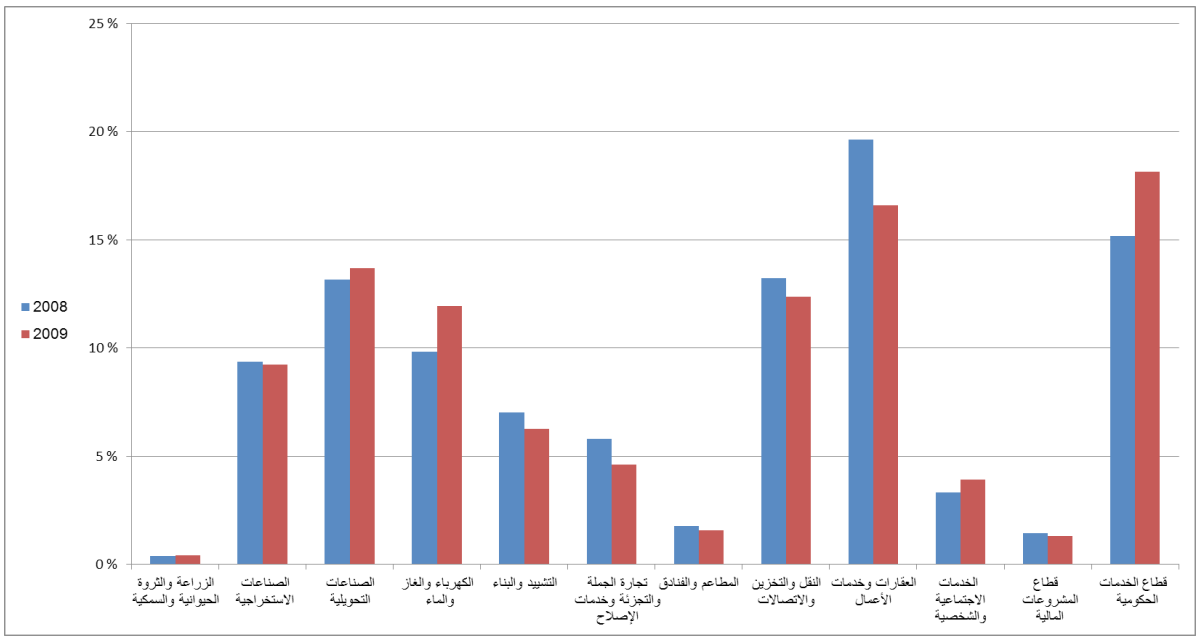

التقديرات الأولية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للعام 2010 :

تتأثر المؤشرات الإحصائية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالعديد من العوامل سواء المحلية أم الخارجية، إلى جانب ظروف ومعطيات خصوصية الدولة، والتي ينبغي الانتباه لها بكل دقة عند إجراء التقديرات الأولية للمؤشرات الاقتصادية، وكذلك التقديرات المرتبطة بالسكان والمؤشرات المشتقة منهما أو تستند إليهما، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة على حركة المقيمين والوافدين، وحركة التجارة من وإلى الدولة بحكم علاقاتها التجارية مع محيطها، ولا سيما في مجال إعادة التصدير.

بلغت قيمة النـــاتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية (سنة الأساس 2007) لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو 977.3 مليار درهم لعام 2010 مقارنة بـ 963.5 مليار درهم لعام 2009، أي بنسبة نمو تصل إلى 1.4 %، مقارنة بنسبة تراجع وصلت إلى (- 1.6 %) في عام 2009. ومن جانب آخر بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجـــارية حوالي 1093 مليار درهم، بواقع 749.2 مليار درهم للقطاعات الإنتاجية و 343.9 مليار درهم للقطاع النفطي لعام 2010، علماً أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 بلغت نحو 992.8 مليار درهم، أي بنسبة نمو تصل إلى 10.1 %.

وقد ساهم في تحسن مستويات الناتج المحلي لعام 2010 العديد من العوامل الدافعة لعجلة الاقتصاد للخروج من آثار الأزمة المالية العالمية، ومن أهم تلك العوامل الدور الذي لعبه تحسن أسعار النفط بشكل عام، حيث بلغ متوسط أسعار النفط خلال عام 2010 قرابة 80.1 دولاراً للبرميل، في حين كان متوسط أسعاره لسنة 2009 قرابة 62.5 دولاراً للبرميل، إلى جانب الدور الذي ساهم به التحسن العام، الذي حققته باقي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات غير النفطية في اقتصاد الدولة خلال نفس العام، وفق ما تبرزه قيم ومستويات أداء تلك الأنشطة لعامي 2009 و2010 على التوالي.

إذ يتضح من المؤشرات الاقتصادية الكلية للأداء الاقتصادي للدولة خلال العام 2010، إن اقتصاد الدولة حقق تقدماً إيجابياً بشكل عام، واستطاع التكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية، وشهد تحسناً على صعيد التعافي من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، ويظهر ذلك جلياً من خلال معدل النمو المتحقق، وكذلك تواصل معدلات النمو لمؤشرات القطاعات الاقتصادية والانتاجية المختلفة، واستمرار اهتمام الدولة بتعزيز سياسات التنويع الاقتصادي لقواعدها الإنتاجية، حيث بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية حوالي 69 % مقارنة بما نسبته 66 % في نهاية عام 2009.

وتقدم الجداول التالية التقديرات الأولية لعام 2010، وهي نتائج أولية قابلة للمراجعة والتعديل حال وصول البيانات النهائية من مصادرها خلال الفترة القادمة:

جدول رقم 3:

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع والنشاط الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

بالأسعار الجارية للأعوام 2006 - 2010 (مليون درهم)

القطاع / النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	*2009	*2010
قطاع المشروعات غير المالية :	**761568**	**882736**	**1085469**	**915611**	**1012939**
- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	8926	9251	9585	9581	9590
- الصناعات الاستخراجية :	306051	321845	429105	288583	345368
النفط الخام والغاز الطبيعي	304762	320349	427666	287206	343932
المحاجر	1289	1496	1439	1377	1436
- الصناعات التحويلية	78774	85490	99641	100345	106263
- الكهرباء والغاز والماء	15096	17396	20581	23818	27983
- التشييد والبناء	72408	94714	122242	117270	127333
- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	107262	132166	147590	133555	139959
- المطاعم والفنادق	15831	17939	21356	20702	23116
- النقل والتخزين والاتصالات	61989	76088	88815	92482	98978
- العقارات وخدمات الأعمال	81495	111180	125697	106685	108413
- الخدمات الاجتماعية والشخصية	13736	16666	20859	22587	25936
قطاع المشروعات المالية	**51090**	**67872**	**73185**	**71842**	**74320**
قطاع الخدمات الحكومية	**24478**	**28434**	**38733**	**47809**	**49865**
- الخدمات المنزلية	3166	3582	4158	4266	4133
(ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة)	24619	34567	45277	46722	48143
الناتج المحلي الإجمالي**	**815684**	**948056**	**1156267**	**992805**	**1093114**
مجموع القطاعات عدا النفط الخام **	**510922**	**627708**	**728602**	**705599**	**749182**

* *بيانات أولية قابلة للمراجعة والتعديل.*

** *قد تظهر بعض الفروق في المجاميع بسبب التقريب.*

جدول رقم 4:

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع والنشاط الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

بالأسعار الثابتة للأعوام 2006 - 2010 – سنة الأساس 2007 (مليون درهم)

القطاع / النشاط الاقتصادي	2006	2007	2008	2009	*2010
قطاع المشروعات غير المالية :	**859834**	**882736**	**914606**	**895134**	**907526**
– الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	9425	9251	8243	8177	7834
– الصناعات الاستخراجية :	346211	321845	314420	326573	308588
النفط الخام والغاز الطبيعي	344678	320349	312791	324930	306808
المحاجر	1533	1496	1629	1643	1780
– الصناعات التحويلية	83918	85490	94286	90680	93459
– الكهرباء والغاز والماء	17172	17396	20202	22440	25324
– التشييد والبناء	86136	94714	104443	105850	114921
– تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح	124803	132166	135703	124270	130194
– المطاعم والفنادق	16887	17939	18300	15962	17667
– النقل والتخزين والاتصالات	64561	76088	85583	87994	91816
– العقارات وخدمات الأعمال	95774	111180	114042	92705	95141
– الخدمات الاجتماعية والشخصية	14947	16666	19384	20483	22580
قطاع المشروعات المالية	**54377**	**67872**	**68698**	**64608**	**64980**
قطاع الخدمات الحكومية	**27202**	**28434**	**34506**	**41937**	**43361**
– الخدمات المنزلية	3331	3582	3983	3868	3555
ناقصاً : الخدمات المصرفية المحتسبة	26203	34567	42502	42017	42092
الناتج المحلي الإجمالي **	**918541**	**948056**	**979291**	**963530**	**977329**
قيمة القطاعات عدا النفط الخام **	**573863**	**627708**	**666500**	**638600**	**670521**

* *بيانات أولية قابلة للمراجعة والتعديل.*

** *قد تظهر بعض الفروق في المجاميع بسبب التقريب.*

من جانب آخر أظهرت التقديرات أن التغير الأكبر كان من نصيب البند الخاص بالصادرات مقارنة بالتغيرات لباقي البنود وذلك عام 2010 مقارنة بمستوياتها نهاية عام 2009، وفق البيانات التي تتضمنها الجداول التالية على هذا الصعيد:

جدول رقم 5:

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للأعوام 2006 - 2010 (مليون درهم)

المتغيرات الاقتصادية	2006	2007	2008	2009	*2010
- الإنفاق الاستهلاكي النهائي :	**522122**	**647294**	**789219**	**701402**	**716547**
- إنفاق حكومي	50961	56190	66570	89301	90141
- إنفاق خاص (عائلي)	471161	591104	722649	612101	626406
- إجمالي تكوين رأس المال	141822	217835	244967	221252	260230
- حكومي	16748	21197	24072	26576	27920
- عام	37942	42992	61001	63281	66481
- خاص	87132	153646	159894	131395	165829
- التغير في المخزون السلعي	**6663**	**7435**	**15235**	**15728**	**16023**
- الصادرات من السلع والخدمات	**559813**	**685620**	**913748**	**741694**	**851939**
ناقصاً : الواردات من السلع والخدمات	**414737**	**610128**	**806901**	**687271**	**751625**
* الضرائب غير المباشرة (صافي)	6234	7559	9316	10207	10723
**الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق **	**815684**	**948056**	**1156267**	**992805**	**1093114**
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس	**809450**	**940497**	**1146951**	**982599**	**1082391**

** بيانات أولية قابلة للمراجعة والتعديل.*

*** قد تظهر بعض الفروق في المجاميع بسبب التقريب.*

جدول رقم 6:

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الثابتة للأعوام 2006 - 2010 – سنة الأساس 2007 (مليون درهم)

المتغيرات الاقتصادية	2006	2007	2008	2009	*2010
- الإنفاق الاستهلاكي النهائي :	**565770**	**647294**	**704113**	**668307**	**656127**
- إنفاق حكومي	56632	56190	59305	78335	78383
- إنفاق خاص (عائلي)	509138	591104	644808	589973	577744
- إجمالي تكوين رأس المال	149642	217835	222067	207823	240615
- حكومي	17671	21197	21822	24963	25816
- عام	40034	42992	55299	59440	61470
- خاص	91937	153646	144947	123420	153330
- التغير في المخزون السلعي	**6977**	**7435**	**13871**	**14812**	**14836**
- الصادرات من السلع والخدمات	**630405**	**685620**	**773891**	**719823**	**761700**
ناقصاً : الواردات من السلع والخدمات	434253	610128	734652	647235	695949
* الضرائب غير المباشرة (صافي)	6527	7559	8482	9612	9929
**الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ** **	**918541**	**948056**	**979291**	**963530**	**977329**
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس	**912014**	**940497**	**970809**	**953918**	**967400**

* *بيانات أولية قابلة للمراجعة والتعديل.*

** *قد تظهر بعض الفروق في المجاميع بسبب التقريب.*

2.1 مؤشرات قطاع الأوراق المالية :

مع نهاية عام 2010 أغلق مؤشر سوق الإمارات عند مستوى 2655.3 نقطة منخفضاً ما قيمته 116.2 نقطة، أي ما نسبته (- 4.2 %) عن إغلاق عام 2009، ويأتي هذا الانخفاض على خلفية انخفاض مؤشرات كل من قطاعات الخدمات والتأمين والصناعة، حيث انخفض مؤشر قطاع الخدمات بنسبة بلغت (- 8.3 %)، ليغلق عند مستوى2335.51 نقطة، وانخفض مؤشر قطاع التأمين بنسبة عالية تصل إلى (- 13.3 %)، ليغلق عند مستوى 2871.6 نقطة، وانخفض كذلك قطاع الصناعة بنسبة (- 1.5 %)، ليغلق عند مستوى 336.58 نقطة، في المقابل ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنسبة وصلت إلى 1.7 %، ليغلق عند مستوى 2988.36 نقطة لنفس فترة المقارنة.

تم عقد 1,158,505 صفقة في سوق الإمارات للأوراق المالية خلال عام 2010، موزعة بنسبة 31.4 % من خلال سوق أبوظبي للأوراق المالية، و 68.6 % من خلال سوق دبي المالي، وتم من خلال هذه الصفقات تداول ما مجموعه 56 مليار سهم منخفضاً بما نسبته 62.2 % عن عام 2009.

من جانب آخر بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 103.8 مليار درهم بنسبة انخفاض تصل إلى 57.4 % مقارنة بمستواها نهاية عام 2009، وقد توزعت قيمة الأسهم المتداولة بواقع 32.9 % من خلال سوق أبوظبي للأوراق المالية، و 67.1 % من خلال سوق دبي المالي 2009. وفيما يتعلق بحجم السوق، فقد بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في نهاية عام 2010 حوالي 385.4 مليار درهم، بانخفاض نسبته (- 4.77 %) عن عام 2009.

ملخص أداء سوق الإمارات للأوراق المالية لعامي (2009 - 2010)

السنة	مؤشر سوق الإمارات	القيمة السوقية (مليار درهم)	حجم التداول (مليار سهم)	قيمة التداول (مليار درهم)	عدد الصفقات	عدد الشركات المدرجة
2009	2771.56	404.7	148.3	243.5	2728964	133
2010	2655.32	385.4	56.0	103.8	1158505	129

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع.

3.1 مؤشرات الأسعار والتضخم 2010:

أشارت بيانات أسعار المستهلك إلى تراجع حدة التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2010 عما كانت عليه عام 2009، فقد بلغ معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة للعام 2010 ما مقداره 115.00، مقارنة بمستوى 114.00 خلال عام 2009، وعليه يكون معدل التضخم العام لأسعار المستهلك لعام 2010 (0.88 %)، وهو أقل مما كان عليه في عام 2009 والبالغ 1.56 %. ويأتي هذا التراجع بين العامين الماضيين إلى انخفاض بعض المجموعات الرئيسية المكونة لسلة المستهلك، والتي تتمتع بأهمية نسبية عالية مقارنة بالمجموعات السلعية الأخرى، كمجموعة السكن وملحقاته، والتي تشكل حوالي 38 % من سلة المستهلك، وتلعب دوراً محورياً في التأثير على حركة المؤشر العام لأسعار المستهلك في الدولة، بالإضافة إلى المجموعات السلعية الأخرى، كالاتصالات، والملابس والأحذية، والصحة.

شكل رقم 6:

الرقم القياسي السنوي لأسعار المستهلك لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2007 - 2010

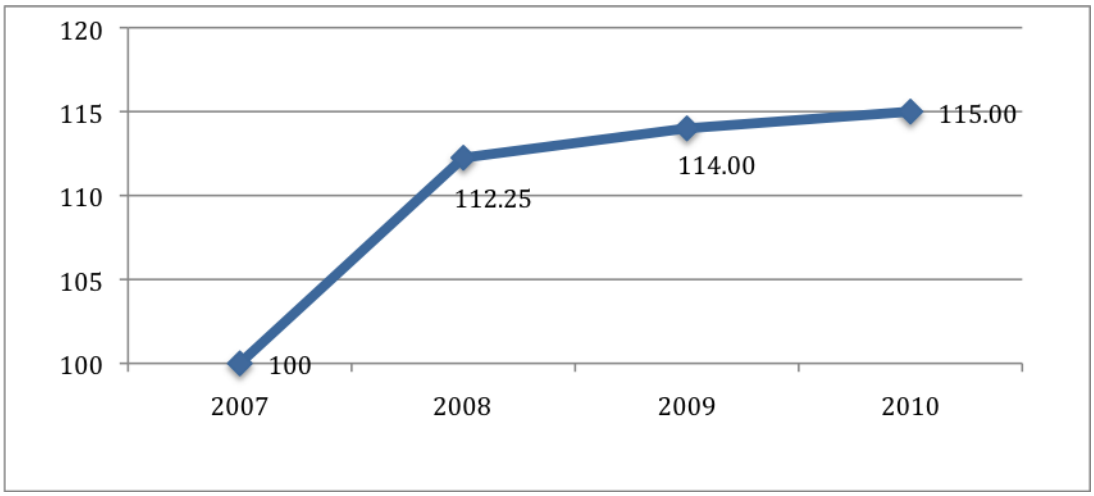

ويعود التضخم في أسعار المستهلك في عام 2010 مقارنة بعام 2009 إلى الارتفاع في أسعار مجموعات كل من: التعليم بنسبة 8.09 %، والترويح والثقافة بنسبة 4.72 %، والأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 4.46 %، والتجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 4.67 %، والنقل بنسبة 3.38 %، ومجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 1.26 %، والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 1.40 %، والمطاعم والفنادق بنسبة 0.88 %. في المقابل شهدت أسعار مجموعات كل من: الاتصالات انخفاضاً بنسبة 5.79 %، والملابس والأحذية بمقدار 4.96 %، والرعاية الصحية بنسبة 0.86 %، والسكن وملحقاته بنسبة 0.30 %، حسبما يرد في الجدول التالي:

جدول رقم 7 :

متوسطات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعامي 2009 و2010

المجموعات الرئيسية	2009	2010	التغير%
الرقم القياسي العام	**114.00**	**115.00**	**0.88**
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	117.20	122.42	4.45
المشروبات والتبغ	114.78	116.23	1.26
الملابس والأحذية	114.06	108.40	4.96 -
السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	113.90	113.56	0.30 -
التجهيزات والمعدات المنزلية	113.56	118.86	4.67
الصحة	106.18	105.26	0.86 -
النقل	110.79	114.54	3.38
الاتصالات	104.15	98.12	5.79 -
الترويح والثقافة	104.40	109.33	4.72
التعليم	119.25	128.89	8.09
المطاعم والفنادق	129.70	130.84	0.88
سلع وخدمات متنوعة	115.68	117.31	1.40

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وأسعار النقل الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات للاستهلاك النهائي في السوق المحلي خلال عام 2010، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مجموعة التعليم، وهذا ما دفع المؤشر العام للأسعار للارتفاع خلال العام، ولكن بحدة أقل مما كان عليه الوضع عام 2009، اذ أن انخفاض مجموعة السكن وملحقاته خلال العام، وانخفاض بعض المجموعات الأخرى، كالاتصالات، والملابس والأحذية، والرعاية الصحية، أدى إلى الحد من تفاقم الارتفاع خلال العام، ويمكن أيضاً ملاحظة ارتفاع التضخم في السلع المستوردة كالفواكه والخضروات، التي أدت بشكل رئيسي إلى ارتفاع مجموعة الأغذية خلال العام، حيث شهدت أسعارها ارتفاعاً واضحاً خلال العام بسبب تكلفة الاستيراد، وجفاف بعض المحاصيل الزراعية في بعض الدول المصدرة، الأمر الذي انعكس على ارتفاع أسعار ها في الدولة، ولكن بدأت أسعار ها بالاستقرار التدريجي، ومن ثم بالانخفاض نهاية العام 2010.

4.1 مؤشرات التجارة الخارجية 2010:

تشير التقديرات الأولية لحجم التجارة الخارجية على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة بالاعتماد على بيانات تسعة الأشهر الأولى من عام 2010 إلى أن المؤشر الإجمالي لحركة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، سيرتفع بنسبة تقدر بنحو 12.28 % نهاية عام 2010 مقارنة بمستوى المؤشر نهاية عام 2009، الأمر الذي ينطوي على تحسن عام على صعيد مؤشرات الصادرات والواردات وإعادة التصدير مع الشركاء التجاريين للدولة. والجدول التالي يوضح القيم الإجمالية للسنوات 2006 - 2010:

جدول رقم 8:

الواردات والصادرات وإعادة التصدير لدولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2006 - 2010

السنة	الواردات بالدرهم	الصادرات غير النفطية بالدرهم	إعادة التصدير بالدرهم	إجمالي التبادل التجاري بالدرهم	نسبة التغير%
2006	291,048,964,687	29,232,285,857	95,580,167,401	415,861,417,945	ــــــــ
2007	388,356,836,394	36,262,324,842	128,338,414,920	552,957,576,156	32.97
2008	565,719,823,370	60,359,055,129	162,844,575,681	788,923,454,180	42.67
2009	447,393,840,482	65,278,896,534	147,693,366,837	660,366,103,853	16.30 -
*2010	475,374,922,082	89,015,236,490	177,037,500,407	741,427,658,979	12.28

** بيانات الربع الأخير من عام 2010 تم تقديرها مكتبياً، ولذا فإن البيانات سيتم تعديلها حال توفر البيانات النهائية للربع الرابع من العام.*

مؤشرات التجارة الخارجية لتسعة الأشهر الأولى من عام 2010:

وعلى مستوى البيانات الفعلية للأشهر التسعة الأولى من عام 2010، فقد أظهرت النتائج أن قيمة التبادل التجاري للدولة وصل إلى نحو 540.5 مليار درهم، مقابل 486.4 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2009، بارتفاع مقداره 54.1 مليار درهم، وبنسبة وصلت إلى 11.1 %، وتشير ذات البيانات إلى أن قيمة الواردات بلغت 350.7 مليار درهم خلال الفترة المذكورة من عام 2010، مقارنة بـ 334.0 مليار درهم خلال ذات الفترة من عام 2009، وبنسبة ارتفاع 5 %، ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات 61.7 مليار درهم خلال الفترة المذكورة مقارنة بـ 44.4 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2009، وبنسبة ارتفاع مقدارها 39 %، أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 128 مليار درهم خلال الفترة المذكورة مقارنة بـ 108.0 مليار درهم خلال الفترة المذكورة

من عام 2009، حيث ارتفعت قيمة المعاد تصديره ما نسبته 18.5 %. وقد حافظت خارطة الشركاء التجاريين على ترتيبها، حيث لم يطرأ تغييرات كبيرة على الشركاء العشرة الأوائل للدولة خلال عام 2010 مقارنة بعام 2009.

وعلى مستوى توزيع حركة التبادل التجاري للدولة حسب الغرض الاقتصادي، حيث يشمل توزيع التبادل التجاري لهذه الغاية نحو 10 مجموعات رئيسية هي: (المواد الغذائية والحيوانات الحية، والمشروبات والتبغ، والمواد الخام غير الصالحة للأكل باستثناء المحروقات، والوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة، وزيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية، والمواد الكيميائية ومنتجاتها، والسلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، والآلات ومعدات النقل، ومصنوعات متنوعة، والسلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد)، فقد أظهرت النتائج أن أهم الواردات تتركز في استيراد الدولة من الآلات ومعدات النقل، وبقيمة إجمالية مقدارها 111.2 مليار درهم خلال الفترة محل الدراسة من عام 2010، أو ما نسبته 31.7 %، من إجمالي الواردات. ومن أهم السلع ضمن هذه المجموعة كانت واردات الدولة من مركبات الطرق، وبقيمة 28.7 مليار درهم، وبنسبة مقدارها 8.2 من إجمالي الواردات، تلتها مجموعة السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، وبقيمة إجمالية مقدارها 85.8 مليار درهم من إجمالي واردات الدولة، أو ما نسبته 24.5 %. وضمن أهم السلع في هذه المجموعة، كانت المصنوعات غير المعدنية، وبقيمة 41.2 مليار درهم، والحديد والصلب بقيمة مقدارها 15.5 مليار درهم. أما في المجموعة الثالثة من واردات الدولة فقد جاءت مجموعة السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد، وبقيمة إجمالية تقدر بـ 48 مليار درهم تقريباً. وضمن هذه المجموعة كان الذهب غير النقدي، حيث بلغت قيمة الواردات منه 44.7 مليار درهم، وبنسبة تقدر بـ 12.8 % من واردات الدولة. أما مجموعة المصنوعات الأخرى فكانت بقيمة 44.7 مليار درهم، بينما مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية، فقد جاءت واردات الدولة منها بقيمة 23 مليار درهم، ومجموعة المواد الكيميائية ومنتجاتها كانت قيمة الاستيراد منها بمقدار 22.9 مليار درهم.

أما بالنسبة إلى توزيع صادرات الدولة حسب المجموعات السلعية، فقد كانت صادرات الدولة تتركز في مجموعة السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد، وتقدر بما قيمته 31.7 مليار درهم، أو ما نسبته 51.3 % من قيمة الصادرات الإجمالية للدولة. وكانت أهم سلعة ضمن هذه المجموعة هي الذهب غير النقدي، وبقيمة مقدارها 31.4 مليار درهم، أو ما نسبته 50.9 % من إجمالي الصادرات. تليها مجموعة السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد، بقيمة 6.9 مليار درهم تقريباً، أو ما نسبته 11.1 % من إجمالي الصادرات، وكانت أهم سلعة تم تصديرها في هذه المجموعة هي المصنوعات غير المعدنية، وبقيمة 2 مليار درهم تقريباً، وجاءت مجموعة المواد الكيميائية ومنتجاتها في المرتبة التالية، وبقيمة مقدارها 5.4 مليار درهم من قيمة إجمالي الصادرات، ومن ضمن فئتها كانت المواد البلاستيكية في أشكالها الأولية بقيمة إجمالية قدرها 2.4 مليار درهم. فيما بلغت قيمة صادرات الدولة من المواد الغذائية والحيوانات الحية نحو 4.7 مليار درهم، وكانت صادرات

الدولة لأهم سلعة من هذه الفئة هي السكر والمصنوعات السكرية وبقيمة مقدارها 2 مليار درهم تقريباً.

وفيما يتعلق بإعادة التصدير، فقد شكلت مجموعة السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد المجموعة الأكثر أهمية، حيث بلغت قيمتها الإجمالية نحو 54.2 مليار درهم، وبنسبة بلغت 42.3 % من إجمالي إعادة التصدير، ومن ضمن فئة هذه المجموعة، جاءت سلعة المصنوعات غير المعدنية بقيمة 43.4 مليار درهم، وبنسبة 33.9 %. وكانت المجموعة الثانية حسب أهميتها في إعادة التصدير هي الآلات ومعدات النقل، وبقيمة إجمالية مقدارها 44.5 مليار درهم، وبنسبة قدرها 34.8 %. أما أهم سلعة تم إعادة تصديرها فكانت المركبات، وبقيمة إجمالية مقدارها 14.4 مليار درهم، أو ما نسبته 11.2 % من إجمالي إعادة التصدير الخاص بالدولة خلال ذات الفترة.

من جانب آخر بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري للسلع غير النفطية، (والذي يمثل الفرق الناتج بين قيمة الصادرات غير النفطية + المعاد تصديره وبين قيمة المستوردات)، 160.9 مليار درهم خلال تسعة الأشهر الأولى من عام 2010، مقابل 181.7 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2009، وبنسبة انخفاض مقدارها 11.4 %.

والجدول التالي يبين قيم مؤشرات التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي الموحد للسلع للأشهر التسعة الأولى من عام 2010:

جدول رقم 9:

قيم مؤشرات التجارة الخارجية حسب التصنيف الدولي الموحد للسلع لدولة الإمارات العربية المتحدة للأشهر التسعة الأولى من عام 2010 (درهم)

المجموعة	الواردات	%	الصادرات	%	إعادة التصدير	%
المواد الغذائية والحيوانات الحية	23,006,853,600	6.6	4,656,478,545	7.5	4,959,565,120	3.9
المشروبات والتبغ	1,427,074,846	0.4	684,931,618	1.1	1,064,880,920	0.8
المواد الخام ، غير الصالحة للأكل، باستثناء المحروقات	7,448,147,572	2.1	2,428,774,583	3.9	672,401,321	0.5
الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمواد ذات الصلة	5,105,529,315	1.5	1,395,479,668	2.3	436,518,959	0.3
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	1,173,932,068	0.3	283,048,311	0.5	74,338,997	0.1
المواد الكيميائية ومنتجاتها	22,871,584,711	6.5	5,355,037,707	8.7	3,181,225,315	2.5
السلع المصنعة والمصنفة بشكل رئيسي حسب المواد	85,829,920,424	24.5	6,880,853,653	11.1	54,162,363,186	42.3
الآلات ومعدات النقل	111,178,702,687	31.7	5,756,470,356	9.3	44,499,577,929	34.8
مصنوعات متنوعة	44,659,356,087	12.7	2,637,867,681	4.3	14,611,810,008	11.4
السلع والمعاملات غير المصنفة في مكان آخر من التصنيف الموحد	47,979,463,894	13.7	31,669,382,001	51.3	4,364,987,455	3.4
المجموع	**350,680,565,204**	**100**	**61,748,324,123**	**100**	**128,027,669,210**	**100**

وكذلك أظهرت النتائج الأولية استقرار مستويات التبادل التجاري على المستوى الشهري خلال عام 2010، وفق ما يعرضه الشكل التالي:

شكل رقم 7:

إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للأشهر التسعة الأولى من عام 2010 (مليون درهم)

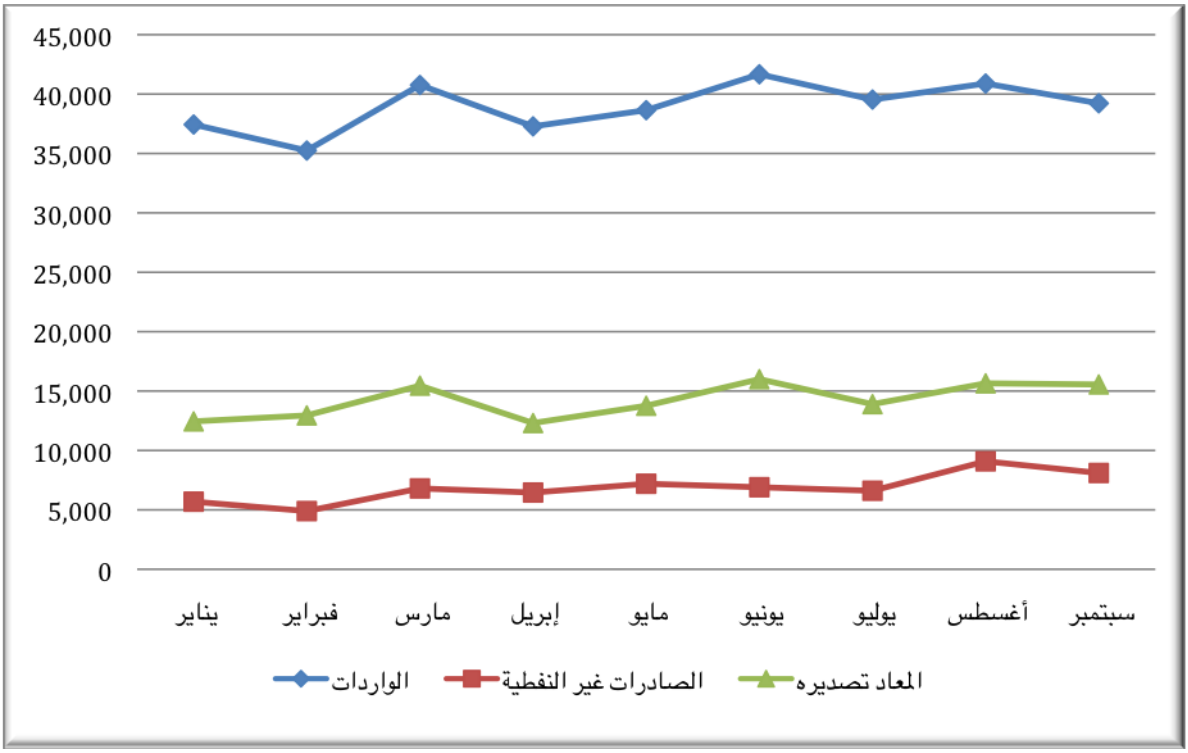

2. مؤشرات الإحصاءات السكانية والاجتماعية

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات إيجابية في شتى المجالات. وسوف يتعرض التقرير في هذا الجزء للتطورات الجارية في المجال الاجتماعي ، وذلك من خلال استعراض أهم مؤشرات السكان، العمالة وسوق العمل، والصحة العامة، والمواليد والوفيات، والتعليم، والزواج والطلاق.

1.2 التقديرات السكانية 2010:

تمثل التعدادات أساس العمل الإحصائي بشكل عام، ويعتبر تنفيذ التعدادات السكانية الشاملة وفق دورية منتظمة من الأسس، التي تحرص عليها الدول حتى يتوفر لديها بيانات شاملة عن السكان، إلى جانب توفير قواعد البيانات، التي يمكن الاعتماد عليها، وتحديثها بانتظام لتوفير متطلبات العمل الإحصائي بشكل عام. وتزداد أهمية التعدادات في دولة الإمارات العربية المتحدة لما للدولة من خصوصية في سرعة التغيرات السكانية ومستوياتها، والتي تنشأ خارج إطار الأسباب التقليدية لنمو السكان وتوزيعاته الهيكلية، كما هو الحال في الدول المستقرة من حيث حركة الوافدين والمقيمين فيها. ونظراً لعدم إجراء تعداد سكان على مستوى الدولة بعد تعداد عام 2005، فقد عمل المركز الوطني للإحصاء على تطوير أدوات قياس، تتجاوب مع طبيعة وخصوصية الظاهرة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال استثمار مقومات ومحتويات السجلات الإدارية لبناء تقديرات لأعداد السكان في الدولة، ووضع آلية تجمع بين البيانات التي توفرها التعدادات، والبيانات التي توفرها السجلات الإدارية لدى الجهات المختصة، مع الاستفادة من التجارب والتوصيات الدولية بهذا الخصوص.

تقديرات السكان منتصف عام 2010:

تم استخدام نموذج النمو الأسي بين تعدادين لتقدير عدد السكان في منتصف عام 2010، واستناداً لهذه المنهجية بلغ عدد السكان (المقيمين في الدولة، بالإضافة إلى من يحملون إقامات سارية المفعول ويتواجدون خارج الدولة) نحو 8,264,070 فرداً منتصف عام 2010، بنسبة نمو وصلت إلى 0.78 % مقارنة بتقديرات عدد السكان نهاية عام 2009.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على منهجية معادلة التوازن في إعداد تقديرات السكان في الدولة للفترة من 2006 - 2009، (حيث تعتمد هذه المنهجية على الإضافة السنوية لمقدار صافي الهجرة (القادمون بهدف الإقامة ناقصاً المغادرون بشكل نهائي) ومقدار الزيادة الطبيعية (المواليد ناقصاً الوفيات) على بيانات آخر تعداد، وهو تعداد 2005. وقد بلغت تقديرات السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009 بناءً على هذه المنهجية نحو 8,199,996 مليون نسمة في نهاية عام 2009.

2.2 القوى العاملة وسوق العمل:

مؤشرات القوى العاملة:

يعرض جدول (10) معدل النشيطين اقتصادياً المقدر لعام 2010، وذلك بالاعتماد على بيانات تعدادي عام 1995 وعام 2005. وتشير البيانات إلى أن معدل النشطين اقتصادياً خلال عام 2010 بلغ 65.2 % على مستوى الدولة، ويرتفع ذلك المعدل بين غير المواطنين والذكور (72.6 % و80.2 % على التوالي) عنه بين المواطنين والإناث (30.7 % و31.2 % على الترتيب). كما يشير الجدول أيضاً إلى ارتفاع معدل النشطين اقتصادياً بين المواطنين الذكور عن المواطنات الإناث.

جدول رقم 10 :

معدل النشطين اقتصادياً المقدر حسب الجنس وفئة الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010

الجنس	فئة الجنسية		
	مواطنون	غير مواطنين	جملة
ذكور	43.9	85.6	**80.2**
إناث	17.1	36.8	**31.2**
جملة	**30.7**	**72.6**	**65.2**

ويتناول جدول (11) معدل المشتغلين المقدر لعام 2010، وذلك بالاعتماد على بيانات تعدادي 1995 و 2005. حيث تشير البيانات إلى أن معدل المشتغلين خلال عام 2010 بلغ 62.4 % على مستوى الدولة، ويرتفع ذلك المعدل بين غير المواطنين والذكور (70.5 % و77.7 % على التوالي) عنه بين المواطنين والإناث (24.7 % و27.6 % على الترتيب). كما يشير الجدول أيضاً إلى ارتفاع معدل المشتغلين بين المواطنين الذكور (36.5 %) عن المواطنات الإناث (12.4 %).

جدول رقم 11 :

معدل المشتغلين المقدر حسب الجنس وفئة الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2010

الجنس	فئة الجنسية		
	مواطنون	غير مواطنين	جملة
ذكور	36.5	83.8	**77.7**
إناث	12.4	33.6	**27.6**
جملة	**24.7**	**70.5**	**62.4**

مؤشرات الأجور وساعات العمل:

تعتبر الأجور أحد أهم مكونات عناصر الدخل الرئيسية، التي يعتمد عليها الأفراد في تلبية احتياجاتهم المعيشية، وأحد مستلزمات حساب تكاليف الإنتاج السلعي والخدمي في المؤسسات، أما ساعات العمل فتعكس مقدار الجهد البشري المبذول مقابل هذه الأجور. ولدراسة وقياس هذه المتغيرات قام المركز الوطني للإحصاء بتنفيذ مسح التوظف والأجور وساعات العمل (أكتوبر 2008م).

تشير نتائج المسح إلى أن متوسط عدد ساعات العمل الفعلية بلغت أقصاها للمشتغلين في نشاط الخدمات المجتمعية والشخصية بمتوسط 233.1 ساعة شهرياً، يليه للمشتغلين في نشاط الإنشاءات بمتوسط 225.1 ساعة شهرياً، في حين بلغ 170.6 ساعة شهرياً للمشتغلين في نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجباري. كما تشير النتائج إلى أن متوسط إجمالي الأجر الشهري بلغ أقصاه للمشتغلين في نشاط التعدين واستغلال المحاجر بمتوسط 11226.7 درهماً شهرياً، يليه للمشتغلين في نشاط الوساطة المالية بمتوسط 10961.4 درهماً شهرياً، وقد بلغ هذا المتوسط أدناه للمشتغلين في نشاط الإنشاءات بمتوسط 2249.8 درهماً شهرياً، وفق ما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم 12 :

متوسط ساعات العمل الفعلية وإجمالي الأجور حسب فئات النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة (أكتوبر 2008)

النشاط الاقتصادي	ساعات العمل الفعلية	إجمالي الأجور بالدرهم
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	211.2	2,386.8
التعدين واستغلال المحاجر	208.9	11,226.7
الصناعة التحويلية	221.0	3,328.5
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	206.2	10,490.1
الإنشاءات	225.1	2,249.8
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والمنزلية	212.3	4,424.0
الفنادق والمطاعم	218.9	4,190.0
النقل والتخزين والاتصالات	179.7	4,645.7
الوساطة المالية	191.3	10,961.4
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة خدمات الأعمال	204.8	5,917.2
الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجباري	170.6	10,333.9
التعليم	179.0	6,435.4
الصحة والعمل الاجتماعي	200.3	6,555.9
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	233.1	3,741.2
جملة	**211.3**	**4,331.8**

كما تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (13) إلى أن متوسط ساعات العمل الفعلية بلغ أقصاه للمشتغلين في مجموعة مهن العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك والثروة الحيوانية بمتوسط 239.4 ساعة شهرياً، يليه للمشتغلين في مجموعة مهن مشغلي الآلات والمعدات ومجمعوها بمتوسط 222.4 ساعة شهرياً، وقد بلغ هذا المتوسط أدناه للمشتغلين في مجموعة مهن الاختصاصيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية بمتوسط 181.6 ساعة شهرياً. كما تشير النتائج إلى أن متوسط إجمالي الأجر الشهري، بلغ أقصاه للمشتغلين في مجموعة مهن المشرعين والمديرين ومديري الأعمال بمتوسط 13175.5 درهماً شهرياً، يليه للمشتغلين في مجموعة مهن الاختصاصيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية بمتوسط 11520.8 درهماً شهرياً، وقد بلغ هذا المتوسط أدناه للمشتغلين في مجموعة المهن البسيطة بمتوسط 1680.3 درهماً شهرياً.

جدول رقم 13 :

متوسط ساعات العمل الفعلية وإجمالي الأجور حسب مجموعة المهن الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة (أكتوبر 2008)

مجموعة المهن الرئيسية	ساعات العمل الفعلية	إجمالي الأجور بالدرهم
المشرعون والمديرون ومديرو الأعمال	199.4	13,175.5
الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	181.6	11,520.8
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية	198.8	6,857.5
المهن الكتابية	197.3	4,733.8
مهن الخدمات والبيع	217.9	3,338.5
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك والثروة الحيوانية	239.4	2,077.6
المهنيون في البناء والمهن الاستخراجية والحرفيون الآخرون	219.4	2,020.6
مشغلو الآلات والمعدات ومجمعوها	222.4	2,723.3
المهن البسيطة	213.0	1,680.3
جملة	**211.3**	**4,331.8**

وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (14) إلى أن متوسط ساعات العمل الفعلية، بلغ أقصاه للمشتغلين في القطاع الخاص بمتوسط 218.6 ساعة شهرياً، يليه للمشتغلين في القطاع الأجنبي بمتوسط 201.6 ساعة شهرياً، وقد بلغ هذا المتوسط أدناه للمشتغلين في القطاع الاتحادي بمتوسط 142.1 ساعة شهرياً. كما تشير النتائج إلى أن متوسط إجمالي الأجر الشهري بلغ أقصاه للمشتغلين في قطاع الحكومة الاتحادية بمتوسط 11186.2 درهماً شهرياً، يليه للمشتغلين في قطاع الحكومة المحلية بمتوسط 10057.1 درهماً شهرياً، وقد بلغ هذا المتوسط أدناه للمشتغلين في القطاع الخاص بمتوسط 3449.6 درهماً شهرياً.

جدول رقم 14 :

متوسط ساعات العمل الفعلية وإجمالي الأجور حسب القطاع في دولة الإمارات العربية المتحدة

(أكتوبر 2008)

القطاع	متوسط ساعات العمل الفعلية	متوسط إجمالي الأجور بالدرهم
حكومة اتحادية	142.1	11,186.2
حكومة محلية	184.1	10,057.1
مشترك	169.2	7,743.5
خاص	218.6	3,449.6
أجنبي	201.6	5,878.1
أخرى	171.7	5,656.3
جملة	**211.3**	**4,331.8**

كذلك يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (15) أن متوسط ساعات العمل الفعلية بلغ أقصاه للمشتغلين ذوي الحالة التعليمية أمي بمتوسط 243.9 ساعة شهرياً، يليه للمشتغلين ذوي الحالة التعليمية ابتدائي بمتوسط 219.5 شهرياً، وقد بلغ هذا المتوسط أدناه للمشتغلين ذوي الحالة التعليمية ماجستير بمتوسط 181.8 ساعة شهرياً. كما تشير النتائج إلى أن متوسط إجمالي الأجر الشهري بلغ أقصاه للمشتغلين ذوي الحالة التعليمية دكتوراه بمتوسط 21718.4 درهماً شهرياً، يليه ذوي الحالة التعليمية ماجستير 14299.7 درهماً، وقد بلغ هذا المتوسط أدناه للمشتغلين ذوي الحالة التعليمية أمي بمتوسط 1855.1 درهماً شهرياً.

جدول رقم 15 :

متوسط ساعات العمل الفعلية وإجمالي الأجور حسب الحالة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة (أكتوبر 2008)

الحالة التعليمية	متوسط ساعات العمل الفعلية	متوسط إجمالي الأجور بالدرهم
أمي	243.9	1,855.1
يقرأ ويكتب	217.6	2,061.9
ابتدائي	219.5	1,959.9
إعدادي	217.9	2,304.1
ثانوي	207.3	4,027.9
فوق الثانوي ودون الجامعي	195.7	7,277.0
جامعي	188.7	10,529.6
دبلوم فوق الجامعي	194.7	12,301.4
ماجستير	181.8	14,299.7
دكتوراه	188.1	21,718.4
جملة	**211.3**	**4,331.8**

3.2 مؤشرات إحصاءات الخدمات الصحية :

يشير جدول (16) إلى ارتفاع مستوى الخدمات الصحية في عام 2009 عنها في عام 2008، وذلك من خلال ارتفاع عدد المستشفيات والأسرة وأطباء الأسنان في عام 2009 عن عام 2008، كما توضح بيانات عام 2009، أن عدد المستشفيات الحكومية أقل من عدد المستشفيات الخاصة، وإن كانت المستشفيات الحكومية أكبر من المستشفيات الخاصة بكثير، حيث يبلغ متوسط عدد الأسرة بالمستشفيات الحكومية 214 سريراً، مقابل 45 سريراً في المستشفيات الخاصة.

جدول رقم 16 :

إحصاءات الخدمات الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2006 - 2009

البيان	القطاع	2006	2007	2008	2009
المستشفيات	حكومي	34	34	32	33
	خاص	42	51	58	59
	جملة	**76**	**85**	**90**	**92**
الأسرة	حكومي	6490	7607	6627	7061
	خاص	1764	2076	2549	2665
	جملة	**8254**	**9683**	**9176**	**9726**
الأطباء البشريون	حكومي	4558	4711	5969	5159
	خاص	4560	5412	7342	6847
	جملة	**9118**	**10123**	**13311**	**12006**
أطباء الأسنان	حكومي	535	566	526	610
	خاص	1406	1879	2412	2408
	جملة	**1941**	**2445**	**2938**	**3018**

مؤشرات إحصاءات المواليد والوفيات:

يبين جدول (17) عدد المواليد في الدولة خلال عام 2009، وتشير البيانات إلى أن نسبة النوع لهؤلاء المواليد على مستوى الدولة بلغت 105 %، بمعنى أنه مقابل كل 100 أنثى هناك 105 ذكور، وترتفع نسبة النوع هذه بين المواطنين لتصل إلى 106 % مقابل 104 % بين غير المواطنين.

جدول رقم 17 :

عدد المواليد حسب الجنس وفئة الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009

الجنس	فئة الجنسية		
	مواطنون	غير مواطنين*	جملة
ذكور	15958	23191	**39149**
إناث	14990	22217	**37207**
غير مبين	3	7	**10**
جملة	**30951**	**45415**	**76366**

* *عدد المواليد الناتج من ولادات داخل الدولة.*

يعرض جدول (18) حالات الوفيات التي تمت في الدولة خلال عام 2009 حسب الجنس والجنسية، ويلاحظ من الجدول ارتفاع حالات الوفيات بين الذكور عن الإناث، وبين غير المواطنين عن المواطنين، وذلك يرجع في الأساس إلى التركيبة السكانية في الدولة، والتي تتميز بارتفاع نسب الذكور إلى الإناث، ونسب غير المواطنين إلى المواطنين.

جدول رقم 18 :

عدد الوفيات حسب الجنس وفئة الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2009

الجنس	فئة الجنسية		
	مواطنون	غير مواطنين	جملة
ذكور	1495	4353	**5848**
إناث	906	1034	**1940**
غير مبين	0	1	**1**
جملة	**2401**	**5388**	**7789**

4.2 مؤشرات إحصاءات الخدمات التعليمية :

يعرض جدول (19) عدد المدارس والفصول حسب جنس الطلبة وحسب القطاع، وكذلك عدد المعلمين في هذه المدارس حسب جنسهم ، وذلك للعام الدراسي 2009 / 2010. ومن الجدول يتبين أنه من بين كل خمس مدارس على مستوى الدولة، هناك ثلاث مدارس حكومية (61.1 %)، واثنتان خاصتان (38.9 %). ويبلغ متوسط عدد الفصول في كل مدرسة 28 فصلاً، ويرتفع ذلك المتوسط في المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية لحوالي ثلاثة أضعاف، حيث يصل إلى 47 فصلاً في المدارس الخاصة، مقابل 16 فصلاً في المدارس الحكومية. وتمثل نسبة المعلمين في المدارس الحكومية 42.5 %، كما تصل نسبة المعلمات في المدارس إلى ثلاثة أضعاف نسبة الذكور (74 % مقابل 26 % على التوالي)، وترتفع نسبة المعلمات الإناث في المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية (80 % مقابل 66 % على التوالي).

جدول رقم 19 :

المدارس والفصول والمعلمون حسب القطاع والجنس في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الدراسي 2009 / 2010

القطاع	مدارس				فصول				معلمون		
	ذكور	إناث	مختلط	جملة	ذكور	إناث	مختلط	جملة	ذكور	إناث	جملة
حكومي	303	305	117	**725**	5080	5544	1201	**11825**	8206	15740	**23946**
خاص	6	7	448	**461**	4970	4536	12182	**21688**	6608	25789	**32397**
جملة	**309**	**312**	**565**	**1186**	**10050**	**10080**	**13383**	**33513**	**14814**	**41529**	**56343**

ويوضح جدول (20) توزيع الطلبة حسب المرحلة والقطاع، ومن الجدول يتضح أنه حوالي ثلثي الطلبة (68 %) ملتحقون بالحلقة الأولى أو الثانية، ولا تختلف هذه النسبة كثيراً بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة (66 %، 69 % على الترتيب). كما يتضح من الجدول أيضاً أن ثلث الطلبة (34 %) ملتحقون بالمدارس الحكومية، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 50 % بين طلبة المرحلة الثانوية، كما يتبين من الجدول أن التعليم الديني وتعليم الكبار مقتصران على المدارس الحكومية.

ويلاحظ من جدول (19) وجدول (20) أن متوسط عدد الطلبة في كل فصل يبلغ 24 طالباً، وينخفض هذا المتوسط ليصل إلى 22 طالباً في المدارس الحكومية، مقابل 24 طالباً في المدارس الخاصة. كما يلاحظ أن متوسط عدد الطلبة لكل معلم يبلغ 14 طالباً، ويرتفع ذلك المتوسط إلى 16 طالباً في المدارس الخاصة، مقابل 11 طالباً في المدارس الحكومية.

جدول رقم 20 :

توزيع الطلبة حسب المرحلة والقطاع في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الدراسي 2010 / 2009

المرحلة	حكومي	خاص	جملة	نسبة التعليم الحكومي%
رياض الأطفال	24821	99352	**124173**	20.0
الحلقة الأولى	91035	233700	**324735**	28.0
الحلقة الثانية	84933	128403	**213336**	39.8
الثانوية	63032	62647	**125679**	50.2
تربية خاصة	944	1273	**2217**	42.6
تعليم ديني	666	0	**666**	100.0
جملة	**265431**	**525375**	**790806**	**33.6**
تعليم كبار	13186	0	**13186**	100.0

يبين جدول (21) توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2009 / 2010، ومن الجدول يتضح أنه على المستوى الإجمالي يوجد مقابل كل 100 طالب ذكر، هناك 96 طالبة أنثى، وبصفة عامة يلاحظ أن نسبة الإناث الملتحقات بالمراحل التعليمية المختلفة أقل منها بين الذكور، فيما عدا المرحلة الثانوية، حيث تبلغ نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي 105 طالبة مقابل 100 طالب، وقد يرجع ذلك إلى توجه بعض الذكور بعد إنهاء مرحلة الحلقة الثانية إلى التعليم الديني والذي يختص به الذكور دون الإناث.

جدول رقم 21:

توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الدراسي 2010 / 2009

المرحلة	ذكور	إناث	جملة	نسبة البنات / البنين
رياض الأطفال	63841	60332	124173	94.5
الحلقة الأولى	166130	158605	324735	95.5
الحلقة الثانية	109650	103686	213336	94.6
الثانوية	61348	64331	125679	104.9
تربية خاصة	1223	994	2217	81.3
تعليم ديني	666	0	666	0.0
جملة	**402858**	**387948**	**790806**	**96.3**
تعليم كبار	6082	7104	13186	116.8

يشير جدول (22) إلى التعليم الجامعي وتوزيع الطلبة حسب الجنس والجنسية والقطاع، ومن الجدول يلاحظ ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الخاص 62 % عن الحكومي 38 %، وكذلك بين المواطنين والإناث (61 % و 59 % على التوالي) عن غير المواطنين والذكور (39 % و41 % على الترتيب). كما يشير الجدول إلى أن نسبة الطلبة المواطنين الملتحقين بالجامعات الحكومية إلى إجمالي الطلبة المواطنين تبلغ 57.9 %، بينما تبلغ نسبة الطلبة المواطنين الملتحقين بالجامعات الخاصة إلى إجمالي طلبة الجامعات الخاصة 41.6. ويبين الجدول ارتفاع نسبة الطالبات المواطنات الملتحقات بالتعليم الجامعي 63 % مقابل نسبة الطلبة الذكور المواطنين 37 %.

جدول رقم 22:

طلبة الجامعات الحكومية والخاصة حسب الجنسية والجنس في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الدراسي 2010 / 2009

القطاع	مواطنون			غير مواطنين			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
خاص	12065	11903	23968	16328	17274	33602	28393	29177	57570
حكومي	8859	24055	32914	854	1526	2380	9713	25581	35294
جملة	**20924**	**35958**	**56882**	**17182**	**18800**	**35982**	**38106**	**54758**	**92864**

5.2 مؤشرات إحصاءات الزواج والطلاق:

يوضح شكل (8) أن عقود الزواج في زيادة مطردة منذ عام 2005، ويتناول جدول (23) عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين، ومنه يتبين ارتفاع عدد عقود الزواج المسجلة منذ عام 2005 وحتى عام 2009، وذلك سواء أكان على المستوى الإجمالي، أم على مستوى التقسيم حسب جنسية الزوجين، إلا أنه يلاحظ أن عدد حالات زواج المواطنات من غير المواطنين انخفضت في عام 2009 عن السنوات السابقة. وتوضح البيانات أنه خلال عام 2009 بلغت نسبة عقود الزواج للمواطنين من أجنبيات من إجمالي عقود زواج المواطنين20.1 %، في حين بلغت نسبة عقود الزواج للمواطنات من أجنبي من إجمالي عقود زواج المواطنات 7.9 %.

شكل رقم 8:

عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2005 - 2009

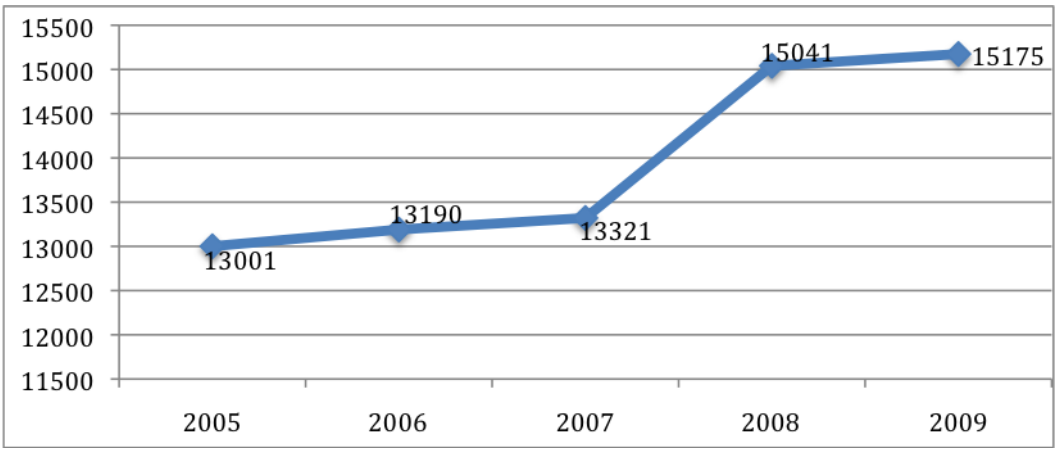

جدول رقم 23:

عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2005 - 2009

السنة	جنسية الزوجين				جملة
	زوج مواطن		زوج غير مواطن		
	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	
2005	..	..	..	..	13001
2006	..	..	..	..	13190
2007	6190	1662	658	4811	13321
2008	7441	1844	716	5040	15041
2009	7519	1889	643	5124	15175

بينما يبين جدول (24) حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم منذ عام 2005، ومن الجدول يلاحظ ارتفاع عدد حالات الطلاق بصورة متزايدة منذ عام 2006 وحتى عام 2009، كما يلاحظ ارتفاع حالات الطلاق في عام 2009 بصورة ملحوظة عن باقي السنوات، حتى أن حالات الطلاق ارتفعت في هذه السنة عن عام 2008 بأكثر من 23 %. وكذلك ارتفعت نسب حالات الطلاق في عام 2009 بين الزوجات المواطنات من الأزواج غير المواطنين بأكثر من ثلاثة أضعاف عن عام 2008.

جدول رقم 24:

حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2005 - 2009

السنة	جنسية الزوجين				جملة
	زوج مواطن		زوج غير مواطن		
	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	
2005	..	..	..	..	3638
2006	..	..	..	..	3335
2007	1580	672	129	1380	3761
2008	1737	676	115	1327	3855
2009	2123	680	473	1484	4760

3. مؤشرات إحصاءات الزراعة والبيئة

يتضح من البيانات الإحصائية وجود زيادة بكل عام في مستوى الإنتاج النباتي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2008 مقارنة بعام 2007، وقد تراوحت هذه الزيادة بين 29 % للمحاصيل الحقلية وأقل من 1 % للأشجار المثمرة. إلى جانب تسجيل زيادة في أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال لنفس فترة المقارنة. في حين سجلت الثروة السمكية انخفاضاً في الإنتاج بلغ 23 % نهاية عام 2008 مقارنة بمستواها نهاية عام 2007.

أظهرت البيانات أن المصدر الرئيسي للمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة هو المياه المزالة ملوحتها، حيث بلغ إنتاج الدولة منها عام 2009 حوالي 1579 مليون متر مكعب.

وفيما يخص نوعية الهواء، فيلاحظ أن تركيز ثاني أكسيد الكبريت في الهواء، هو ضمن المواصفات المعتمدة من الدولة، بينما يتجاوز تركيز الأغبرة المستنشقة المواصفات المعتمدة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، وفيما يخص النفايات تجدر الإشارة إلى أن البيانات الإحصائية، تشير إلى أنه يتم التخلص من النفايات بطرق آمنة بشكل عام على مستوى الدولة.

1.3 مؤشرات إحصاءات الزراعة:

مؤشرات الإنتاج النباتي:

تشر البيانات الإحصائية إلى زيادة المساحة الإجمالية المزروعة لعام 2008 مقارنة بعام 2007 بنسبة 4 %، حيث بلغت المساحة الإجمالية المزروعة في دولة الإمارات 2,228,242 دونماً عام 2008، بينما بلغت 2,141,850 دونماً عام 2007، ويتضح من البيانات أن المساحة المزروعة بالخضروات، كانت الأكثر زيادة مقارنة بعام 2007، حيث ازدادت بنسبة 33.7 %، يتبعها المحاصيل الحقلية، والتي ازدادت بنسبة 29.3 %، أما المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة فقد ازدادت بنسبة ضئيلة جداً تقل عن 1 %.

جدول رقم 25 :

مؤشرات مختارة حول المحاصيل الحقلية والخضروات والأشجار المثمرة في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2005 - 2008

السنة	المحاصيل الحقلية			الخضروات			الأشجار المثمرة		
	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)
2005 [1]	342,899	2,331,640	3,647,094	136,712	426,841	707,915	1,887,508	782,618	2,064,512
2006	253,525	1,703,184	2,667,717	62,600	199,127	323,483	1,876,758	783,804	2,065,861
2007	227,107	1,987,445	3,124,954	38,982	148,546	238,557	1,875,761	790,121	2,101,390
2008	293,716	1,662,661	2,778,374	52,122	242,224	511,817	1,882,404	797,482	2,162,923

المصدر: وزارة البيئة والمياه.

1 بيانات فعلية (نتائج التعداد الزراعي 2005).

مؤشرات الإنتاج الحيواني:

تشير التقديرات الإحصائية إلى أن عام 2008، قد شهد زيادة في أعداد الثروة الحيوانية بجميع أنواعها مقارنة بعام 2007، فقد قدرت أعداد الضأن بـ 1,233,953 رأس، بزيادة نسبتها 5.3 % عن عام 2007، أما الماعز فقد قدرت أعداده بـ 1,793,695 رأساً، وبزيادة قدرها 5 % عن عام 2007، بينما زادت أعداد الأبقار بنسبة 3 %، حيث قدر عددها بـ 65,179 رأساً في عام 2008، بينما الجمال قدر عددها بـ 398,107 رؤوس عام 2008 بزيادة قدرها 5.3 % عن عام 2007.

شكل رقم 9 :

أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2005 - 2008

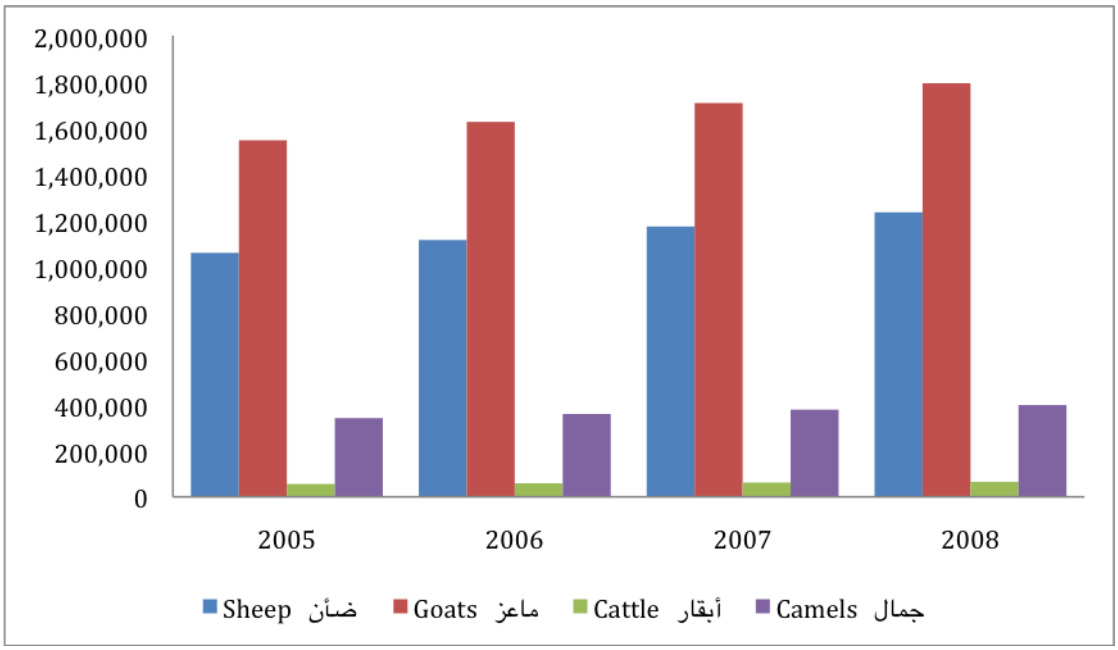

مؤشرات الثروة السمكية :

أشارت النتائج إلى أن إنتاج دولة الإمارات من أسماك الصيد البحري، قد انخفض عام 2008 بنسبة 23.2 % عن عام 2007، حيث بلغ 74,076 طناً عام2008 ، بينما سجل 96,453 طناً عام 2007. أما قيمة إنتاج الدولة من الأسماك، فقد بلغت 1,290,111 ألف درهم عام 2008، بارتفاع نسبته 33.6 % عن عام 2007.

جدول رقم 26 :

كمية وقيمة الأسماك التي تم صيدها حسب النوع في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2005 - 2008 (الكمية: طن، القيمة: ألف درهم)

النوع	2005		2006		2007		2008	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أسماك سطحية ومتوسطة	32,290	282,323	73,917	516,187	71,037	516,186	26,769	437,399
أسماك القاع	53,747	610,691	25,797	374,618	24,677	436,240	46,112	828,757
الرخويات والقشريات	697	7,666	689	10,412	739	13,423	1,195	23,955
المجموع	**86,734**	**900,680**	**100,403**	**901,217**	**96,453**	**965,849**	**74,076**	**1,290,111**

المصدر: وزارة البيئة والمياه.

مؤشرات السلع الزراعية من واقع بيانات التجارة الخارجية :

بلغت كمية المستوردات لدولة الإمارات العربية المتحدة من السلع الزراعية 8,858,137 طناً عام2009، مقابل 8,009,891 طناً عام 2008، أي بزيادة مقدارها 10.6 %. وقد كانت الزيادة واضحة في كمية المنتجات النباتية، حيث بلغت نسبة الزيادة 15.5 %. فقد ارتفعت كمية المستوردات من المنتجات النباتية من 5,932,678 طناً عام 2008 إلى 6,851,335 طناً عام 2009. وعلى الرغم من زيادة الكمية المستوردة، إلا أن قيمة السلع المستوردة قد انخفضت بنسبة 7.3 %، فقد بلغت قيمة المستوردات لدولة الإمارات العربية المتحدة من السلع الزراعية 26,557,533 ألف درهم عام2009 ، مقابل 28,637,739 ألف درهم عام 2008.

أما الصادرات فقد بلغت كمية صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة من السلع الزراعية 589,757 طناً عام2009، مقابل 928,616 طناً عام 2008، أي بانخفاض مقداره 36.5 %. وقد كان الانخفاض واضحاً في

كمية الصناعات الغذائية، حيث بلغت نسبة الانخفاض 51 %. فقد كانت كمية الصادرات من الصناعات الغذائية 529,824 طناً عام 2008، مقابل 259,441 طناً عام 2009، أما بالنسبة لقيمة الصادرات، فقد بلغت قيمة الصادرات من السلع الزراعية 2,023,040 ألف درهم عام 2009، مقابل 2,261,276 ألف درهم عام 2008، بانخفاض نسبته 10.5 % عن عام 2008.

وتشير البيانات إلى أن كمية المعاد تصديره من دولة الإمارات العربية المتحدة من السلع الزراعية قد بلغت 1,579,163 طناً عام 2009، مقابل 1,703,911 طناً عام 2008، أي بانخفاض مقداره 7.3 %. أما قيمة المعاد تصديره من دولة الإمارات العربية المتحدة من السلع الزراعية فقد بلغت 5,142,436 ألف درهم عام 2009، مقابل 5,444,554 ألف درهم عام 2008.

جدول رقم 27:

كمية وقيمة المستوردات والصادرات والمعاد تصديره من السلع الزراعية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2009 (الكمية: طن، القيمة: ألف درهم)

السلع الزراعية	المستوردات		المعاد تصديره		الصادرات	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
1 - حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية (المجموع)	1,064,286	7,913,067	76,040	553,011	71,417	760,563
2 - منتجات المملكة النباتية (المجموع)	6,851,335	15,099,524	1,394,388	4,167,089	159,831	278,358
3 - شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية (المجموع)	434,358	1,609,009	35,964	113,994	74,978	301,055
4 - صناعة غذائية (المجموع)	452,176	1,820,979	56,245	268,001	259,441	620,054
5 - منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها (المجموع)	55,981	114,954	16,527	40,341	24,089	63,011
المجموع العام*	**8,858,137**	**26,557,533**	**1,579,163**	**5,142,436**	**589,757**	**2,023,040**

* *قد تظهر بعض الفروق في المجاميع بسبب التقريب.*

2.3 مؤشرات إحصاءات البيئة :

مؤشرات الأحوال الطبيعية :

تشير بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل، إلى أن أعلى درجة حرارة عظمى قد سجلت في الدولة، كانت في محطة مطار الفجيرة في عام 2009، وبلغت 50.2 م° في شهر مايو، بينما سجلت أدنى درجة حرارة صغرى في الدولة في محطة مطار الشارقة، وبلغت 7.8 م° في شهر يناير. أما أعلى متوسط درجة حرارة عظمى، فقد سجل في محطة مطار العين في شهر يونيو، وبلغ 44.9 م°، بينما أدنى متوسط لدرجة الحرارة الصغرى سجل في محطة مطار العين أيضاً، وبلغ 11.4 م°.

أما بالنسبة للأمطار، فقد سجلت أعلى كمية أمطار في محطة مطار رأس الخيمة في شهر يناير، حيث بلغ 76.3 ملم.

جدول رقم 28 :

درجات الحرارة المئوية المطلقة العظمى والصغرى (م°) حسب الشهر ومحطة الرصد عام 2009

المحطة		الشهر											
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مطار أبوظبي	الصغرى	8.8	12.1	13.4	16.2	20.7	24.1	27.4	28.7	25.3	21.0	17.0	14.8
	العظمى	28.5	38.1	38.4	43.1	46.4	46.2	47.1	46.4	46.0	40.6	37.7	31.4
مطار العين	الصغرى	8.7	10.5	11.3	15.2	18.3	21.9	26.3	26.9	23.6	20.9	15.1	12.9
	العظمى	29.2	36.6	37.6	42.0	49.3	48.6	48.6	47.2	45.5	42.0	37.1	30.8
مطار دبي	الصغرى	11.0	15.2	15.7	17.6	21.0	25.8	29.5	30.8	27.5	23.5	19.3	15.9
	العظمى	28.5	37.5	37.0	40.9	46.3	45.4	46.4	45.0	44.4	39.5	36.9	30.5
مطار الشارقة	الصغرى	7.8	9.0	12.2	14.7	19.3	23.4	26.7	26.1	22.8	18.4	14.0	12.4
	العظمى	29.9	38.7	37.5	42.4	46.9	47.3	48.3	46.4	45.6	40.8	36.7	30.7
مطار رأس الخيمة	الصغرى	8.0	12.0	13.0	15.0	21.0	23.8	27.6	28.2	25.4	18.2	14.5	11.4
	العظمى	30.0	37.6	38.5	42.7	48.5	47.0	48.5	47.3	44.7	42.6	37.2	32.9
مطار الفجيرة	الصغرى	11.6	16.9	18.0	17.2	26.0	29.2	30.8	30.4	28.6	24.5	19.1	16.8
	العظمى	26.7	30.3	38.5	39.5	50.2	47.4	47.4	48.3	43.1	41.3	34.5	29.0

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

جدول رقم 29 :

كمية الأمطار الهاطلة بالمليمتر وعدد الأيام الماطرة حسب الشهر ومحطة الرصد عام 2009

المحطة		الشهر											
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
مطار أبوظبي	كمية الأمطار	5.8	Trace	16.6	7.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	Trace	68.4
	الأيام الماطرة	6	1	6	6	0	0	0	0	0	0	1	10
مطار العين	كمية الأمطار	16.2	0.0	14.3	10.2	0.0	0.0	Trace	0.0	0.0	0.0	0.0	74.3
	الأيام الماطرة	4	0	5	4	0	0	1	0	0	0	0	7
مطار دبي	كمية الأمطار	9.7	0.6	11.2	4.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	30.8
	الأيام الماطرة	8	1	8	3	0	0	0	0	0	0	0	6
مطار الشارقة	كمية الأمطار	17.6	2.1	59.7	11.7	0	0	0	0	0	0	0	44.3
	الأيام الماطرة	8	1	10	4	0	0	0	0	0	0	0	9
مطار رأس الخيمة	كمية الأمطار	76.3	1.6	69.2	6.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	41.8
	الأيام الماطرة	8	2	7	4	0	0	0	0	0	0	0	7
مطار الفجيرة	كمية الأمطار	31.4	0.0	54.8	5.4	0.0	0.0	0.0	0.4	2.2	0.6	0.0	34.9
	الأيام الماطرة	7	0	11	3	0	0	0	2	1	1	0	5

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية و الزلازل.

مؤشرات إنتاج واستهلاك المياه :

تعتبر المياه من الموارد الطبيعية ذات الندرة الشديدة بشكل عام، وتتكون الموارد المائية في دولة الإمارات العربية المتحدة من موردين رئيسيين، هما:

1. الموارد التقليدية للمياه العذبة، ومصدرها الرئيسي هو المياه الجوفية، التي تجري تغذيتها بشكل رئيسي من خلال الأمطار الهاطلة سنوياً.
2. الموارد غير التقليدية، حيث تعتبر المورد الرئيسي للمياه العذبة في الإمارات.

مؤشرات المياه الجوفية :

تقدر كمية المياه الجوفية الموجودة في دولة الإمارات بحوالي 583 كم^3، (كل كم^3 يساوي مليار متر مكعب)، وقدرت كمية المياه العذبة منها بنحو 20 كم^3، تشكل ما نسبته 3 % من إجمالي المياه الجوفية الموجودة في الدولة. وينبغي الإشارة إلى أنه نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب على المياه، ومحدودية الموارد المائية من المصادر التقليدية، فإن الاستجابة كانت بزيادة إنتاج المياه من المصادر غير التقليدية، حيث بلغت كمية المياه المزالة ملوحتها عام 2009 حوالي 1579 مليون متر مكعب، وبمعدل زيادة سنوية بلغ 9 % خلال ست السنوات السابقة .

مؤشرات استهلاك المياه :

زاد استهلاك المياه، التي يتم التزويد بها من هيئات إنتاج واستهلاك المياه بأكثر من 36 % خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2009، وقد سجلت إمارة أبو ظبي أعلى نسبة استهلاك، حيث يشكل استهلاكها ما نسبته حوالي 61 %، وترتبط الزيادة في استهلاك المياه بعاملين رئيسيين، هما النمو السكاني، والتغير في النمط الاستهلاكي نتيجة التحضر وزيادة المشاريع الاقتصادية المستهلكة للمياه.

شكل رقم 10 :

كمية المياه المستهلكة في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2005 - 2009

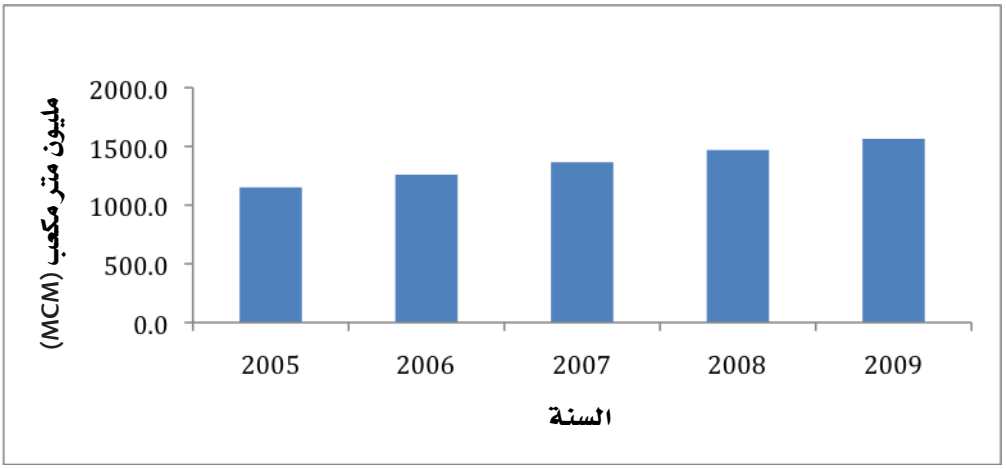

مؤشرات إنتاج واستهلاك الكهرباء :

ازدادت كمية الكهرباء المنتجة خلال الفترة من 2005 لغاية 2009 بما نسبته حوالي 70 %، وقد بلغ إنتاج الكهرباء الإجمالي 88,184 جيجا واط/ ساعة وذلك في عام 2009، ويلاحظ أن إمارتيّ أبوظبي ودبي تنتجان معاً حوالي 85 % من الإنتاج، بينما تنتج بقية الإمارات 15 % من الإنتاج.

ارتفعت كمية الكهرباء المستهلكة بنسبة 75 % عام 2009 مقارنة بعام 2003، وهذه النسبة تفوق نسبة الزيادة في القدرة الإنتاجية، وهذا يدل على زيادة كفاءة استخدام الموارد، كما دلت النتائج على أن إمارة أبو ظبي تستهلك 41 % من الكهرباء المنتجة، مقابل مشاركتها بحوالي 50 % من الكهرباء المنتجة، بالمقابل فإن إمارة دبي تستهلك حوالي 36 %، وتنتج حوالي 35 % من الكهرباء المنتجة. كما يلاحظ أن الفرق بين الكمية المنتجة والمستهلكة يشكل 4 %، وهذا الفرق غالباً ما يكون فاقداً، وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد المشتركين في الكهرباء بين عامي 2005 و 2009 حوالي 48 %.

شكل رقم 11 :

إجمالي استهلاك الكهرباء في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2003 - 2009

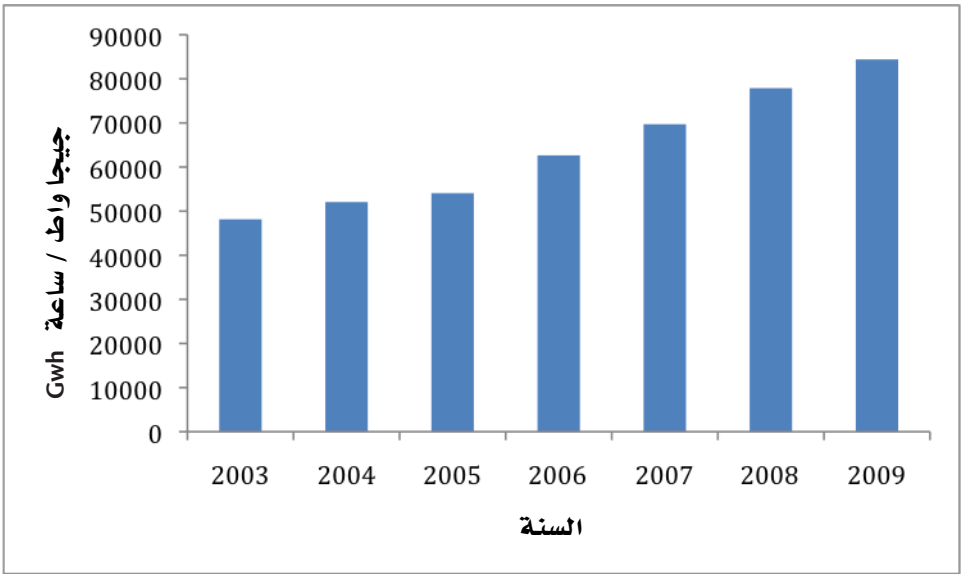

مؤشرات إحصاءات النفايات:

بلغت كمية النفايات المتولدة من مختلف التجمعات في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2009 حوالي 31131 ألف طن. وتعتبر هذه الكمية كبيرة بشكل عام، وقد يعود السبب في ذلك إلى نشاط الأبنية والإنشاءات، التي تنتج كميات كبيرة من المخلفات، خاصة في إمارة دبي، حيث شكلت النفايات المتولدة في تلك الإمارة ما نسبته 70 % من إجمالي النفايات المتولدة، تلتها إمارة أبوظبي بنسبة حوالي 19 %. من جانب آخر يتضح من البيانات، أن النفايات المرصودة في الدولة ليست ذات خطورة، وفق ما يعرضه الشكل التالي:

شكل رقم 12 :

التوزيع النسبي للنفايات حسب النوع لعام 2009

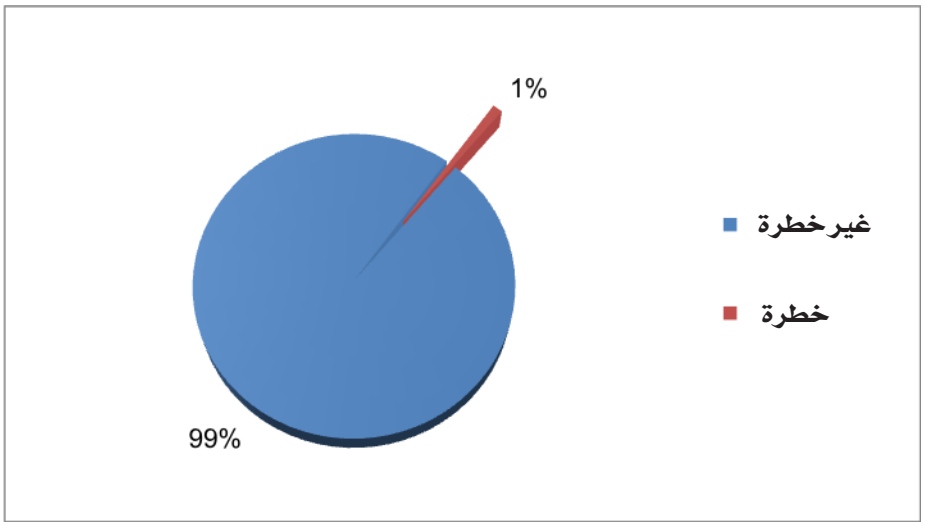

كما شكلت النفايات البلدية حوالي 21.4 % من إجمالي النفايات المتولدة. وقد أتت إمارة دبي في المرتبة الأولى بتوليد حوالي 67 % من النفايات البلدية، ثم تلتها إمارة أبو ظبي بحوالي 17 % ، ثم إمارة الشارقة بحوالي 8 %.

شكل رقم 13 :

التوزيع النسبي للنفايات البلدية حسب الإمارة لعام 2009

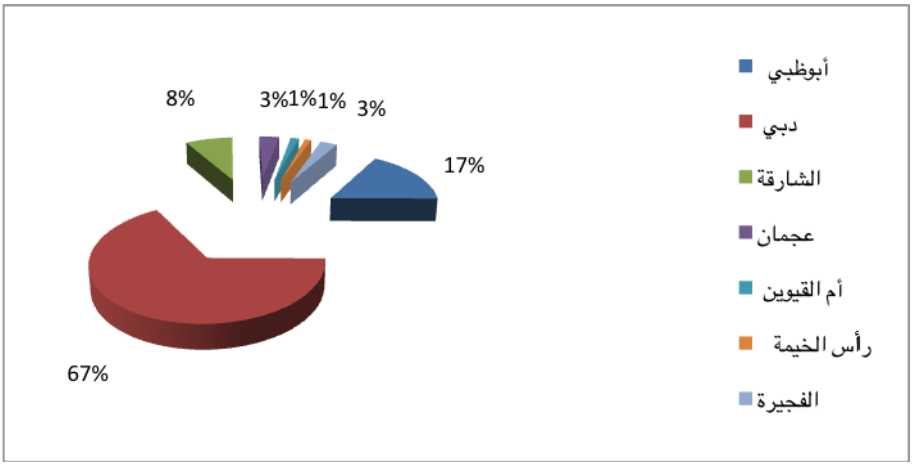

ويتم التخلص من النفايات في دولة الإمارات العربية المتحدة بطرق آمنة، حيث يتم استخدام أسلوب الطمر الصحي لحوالي 88 % من النفايات البلدية، ويتم إعادة تدوير نحو 11 % من النفايات البلدية المتولدة، ويتوزع الباقي بين التحويل إلى سماد، وطرق أخرى. ومن الممكن في المستقبل استخدام النفايات بغرض توليد الطاقة، مما يقلل من أضرار النفايات، ويوفر الطاقة بكلف قليلة.

مؤشرات إحصاءات الهواء:

1. أظهرت النتائج أن المتوسط السنوي لتركيز ثاني أكسيد الكبريت في الهواء هو ضمن الحد السنوي المسموح به حسب المواصفات المعتمدة في الدولة، خلال الأعوام 2007 - 2009 وذلك في جميع محطات رصد الهواء في إمارة أبو ظبي والفجيرة ورأس الخيمة وعجمان.
2. أظهرت النتائج أن هناك تجاوزاً للحد المسموح به سنوياً في تركيز الأغبرة المستنشقة (PM10)، حسب المواصفات المعتمدة في دول مجلس التعاون الخليجي لأغلب السنوات، وفي أغلب محطات رصد الهواء.
3. بلغ صافي كمية الانبعاثات الكلية من الغازات الدفيئة كمكافئ ثاني أكسيد الكربون 74436 ألف طن في عام 1994، بينما بلغ 119885 ألف طن في عام 2000، أي بزيادة مقدارها 61 % ، وأغلبها كان من أنشطة إنتاج واستهلاك الطاقة.

مؤشرات إحصاءات المحميات الطبيعية :

بلغت مساحة المحميات الطبيعية في نهاية عام 2009 حوالي 15583 كيلو متراً مربعاً، وتشكل حوالي 19 % من المساحة الكلية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

شكل رقم 14 :

توزيع مساحات المحميات الطبيعية حسب الإمارة لعام 2009 (كم^2)

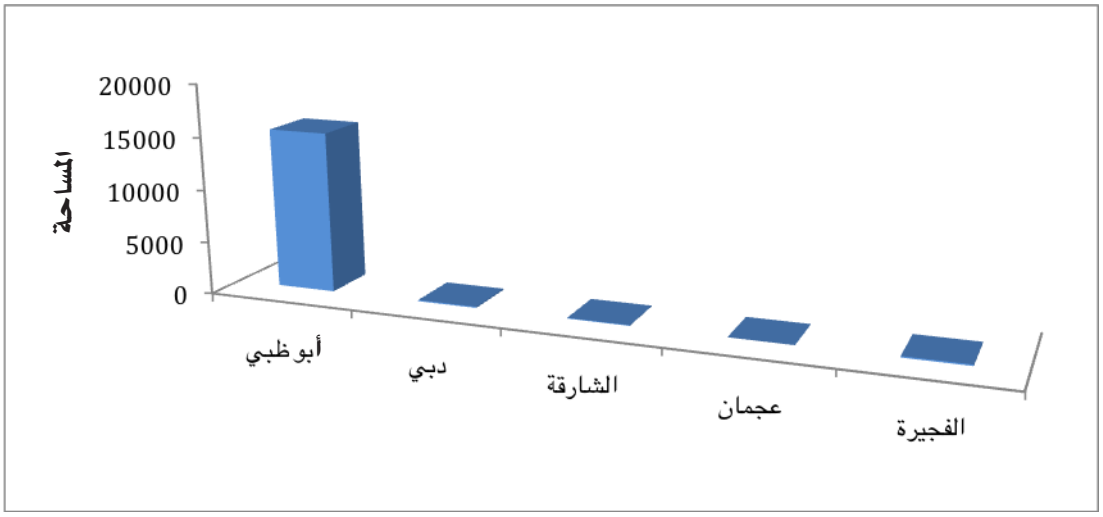

ص.ب. 93000 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 5592000 2 971+
فاكس : 5592999 2 971+
الموقع الإلكتروني : uaestatistics.gov.ae